دور القوة الناعمةٍ فى تدعيم مكانة الدولة عالميا:

«دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً»

د. أحمد محمد أبوزيد ●

ملخص :

بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة (خط التشديد للباحث) باعتبارها دولة صغيرة وقوى متوسطة أو صاعدة Rising Power من حيث القدرات والتأثير في النظام الإقليمي الخليجي، فإن بحث كيف نجحت في التأثير، الإيجابي، على تفاعلات وسلوكيات وحدات هذا النظام الفرعي والنظام الإقليمي العربي، وما وراءه، يعتبر إشكالية لم يتم تناولها بصورة كافية حول كيف يمكن للدول الصغري التأثير على جوارها السياسي والاستراتجي والجغرافي. وكيف ساعدت القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية (إلي جانب عوامل أخرى) في تحويل هذه الدولة الطرفية إلى أن تكون دولة ارتكازية Pivotal State ليس فقط داخل النظام الإقليمي الفرعي، وإنما على مستوى النظام الإقليمي العام (الشرق الأوسط) وهو ما سنحاول إلقاء مزيدٍ من الضوء عليه.

● كلية العلاقات الدولية، جامعة سانت أندروز (اسكتلندا، المملكة المتحدة)

مقدمة:

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الأربعة اللاحقة لاتحادها، الذي أعلن في الثاني من ديسمبر 1971، ما لم تحققه القوى الإقليمية الكبرى عبر السلاح والحرب ودفع الأموال. ففي عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان (رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة)، وامتداداً للنهج الذي وضعه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرة على صون سيادتها واستقلالها، ووحدة أراضيها، وحماية حقوق مواطنيها داخل وخارج البلاد، كما نجحت بفضل قيادتها السياسية في كسب معركة العقول والقلوب (Hearts & Minds) الدائرة في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة. بما ساهم في تعزيز دورها في حل الكثير من القضايا العالمية، وضمان الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة، وترسيخ سيادة قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول وبعضها بعضاً، والاستمرار في محاولة التقليل من اندلاع وتجدد الكوارث والأزمات البشرية التي تهدد حياة الملايين من البشر في كثير من بقاع العالم. وذلك بفضل ما أظهرته من مرونة وذكاء في التعاطي مع التغيرات والتطورات الجارية في البيئة الدولية المحيطة بها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على ثوابتها وقيمها الوطنية والتزاماتها الأخلاقية القائمة بالأساس على تحقيق المصالح المشتركة بين جميع الشعوب والمجتمعات. كل ذلك يرجع بالأساس في رأينا لقوتها الناعمة ودبلوماسيتها الثقافية، التي دأبت على اتباعها منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن. والتي جعلتنا نجادل بأنه ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، باتت دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل «نموذجاً» ملهما لدول أخرى.

يتلخص هذا «النموذج الإماراتي» في القدرة على تحقيق نجاح كبير خلال أقل من نصف قرن، حيث صارت دولة الإمارات مركزاً تنموياً واقتصادياً واجتماعياً فريداً من نوعه في المنطقة. وفي ظل العقيدة الجديدة التي وضعتها القيادة السياسية للدولة، والتي أطلق عليها أسم «الروح الإماراتية الجديدة» الداعية للاهتمام بالتنمية والاستثمار الداخلي، وتشجيع ومساندة المبادرات المجتمعية الوطنية على الجانب المحلي، والساعية إلى إعادة الشرق الأوسط إلى مسار الأمل والتطور والازدهار الدائم للجميع، عبر مواجهة التحديات الكبيرة من أجل حماية التعددية والتعايش من القوى التي تهددها من جانب، وبلوغ غاية السلام والاستقرار عبر العمل والتعاون المشترك مع الأصدقاء والحلفاء في كل مكان، على الجانب الخارجي.

إشكالية الدراسة:

باتت محاولات فهم آليات ووسائل العمل الدبلوماسي في النظام الدولي القائم عملية عصية على الفهم إلى حد كبير. وذلك بسبب تميزه بعدة خصائص وسمات تكاد تكون متعارضة ومتباينة. فهو من ناحية عالم واقعي، مازالت الآليات والوسائل القديمة والأدوات التقليدية (مثل القوة العسكرية ودبلوماسية القوة ودبلوماسية الصراع) فعالة ومحل استخدام من قبل الدول والحكومات. في ظل هذا العالم المعقد والمتشابك يبزغ التساؤل حول كيف تحقق الدول الصغرى مصالحها الوطنية من جانب، وكيف تنجح في التأثير على التفاعلات الإقليمية وتوسيع نفوذها الخارجي ومنافسة الدول الأكبر والأقوى منها على المستوى الإقليمي، دون تعريض أمنها واستقرارها القومي للخطر من جانب آخر، وقبل كل ذلك من دون التخلي عن قيمها ومبادئها الوطنية. وهي الإشكالية التي تتعارض مع منطق السياسة الواقعية السائد في مجال التحليل السياسي للعلاقات الدولية (Waltz، 1979).

من أهم الآليات والوسائل التي ساهمت في تعزيز وتقوية المكانة الدولية المتميزة التي باتت تتمتع بها دول مثل دولة الإمارات العربية المتحدة في المجتمع الدولي ما يسمى بدبلوماسية القوة الناعمة. حيث نجحت في خلق نموذج للتعايش للعديد من الثقافات المتواجدة على أرضها، بروح من المحبة والوئام والتفاهم (Szanto، 2011; Schneider، 2006).

أسئلة الدراسة:

هناك مجموعة من الأسئلة تحاول هذه الدراسة تقديم أجوبة عليها فيما يتعلق بالقوة الناعمة الإماراتية، وتشمل: ما هي مصادر القوة الإماراتية بوجه عام؟ ما هي مصادر وأشكال القوة الناعمة الإماراتية، والخليجية بشكل عام؟ كيف ساهمت القوة الناعمة الإماراتية في تعزيز القوة والنفوذ الإماراتي الخارجي؟

أهمية الدراسة:

على الرغم من شعبية مفهوم القوة الناعمة كمفهوم نظري بصورة عامة، والقوة الإماراتية الناعمة على المستوى العملي، إلا أن كلتا الظاهرتين لم يتم دراستهما من قبل الباحثين العرب بصورة كافية. حيث لاحظ المؤلف من خلال إجراء مسح سريع للأدبيات العربية التي تناولت الظاهرتين (وتحديداً القوة الناعمة الإماراتية) فوجد هناك نقصاً كبيراً في المكتبة العربية بهذا الخصوص حولها. ولذلك تتصدى الدراسة لبحث وتفكيك هذه الظاهرة، وتعتبر بذلك واحدة من الدراسات القليلة التي تتناولها، كما أنها تقدم جديدا في التحليل التفصيلي لما يسمى بالدبلوماسية

الثقافية وتأثيرها ودورها في تعزيز وتوسيع القوة والنفوذ الخارجي للدول (والتطبيق على الدول العربية). تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية هي أن تزايد النفوذ الخارجي الإماراتي يرتبط بالأساس بقوتها الناعمة، أي أن هناك بالتالى علاقة طردية بين هذين المتغيرين.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة لأربعة أجزاء. الجزء الأول: يناقش بصورة منهجية ماهية القوة في العلاقات الدولية من منظور واقعي. أما الجزء الثاني فيستعرض ويناقش بصورة نقدية مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية، وماهية مصادره ومقوماته، وكيف تقوم الدول بتوظيفها لتحقيق مصالحها القومية. الجزء الثالث يرصد مظاهر الصعود الإماراتي (والخليجي بوجه عام)، وماهية مقوماته، وأبعاده، وأهدافه. وأخيراً، الجزء الرابع يركز على كيف استفادت ووظفت دولة دولة الإمارات هذه القوة لتوسيع وتعزيز قوتها ونفوذها الإقليمي، وذلك عبر تشريح وتفكيك الدبلوماسية الثقافية الإماراتية، من خلال منهج تكاملي يؤمن بأن قوة دولة الإمارات العربية المتحدة تجد دعائمها وسندها الأول من قوة دول مجموعة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» المعروفة باسم «دول مجلس التعاون» كون الإمارات تُعد جزءاً لا يتجزأ من دول الخليج العربية بصورة خاصة، ومن محيطها العربي بصورة عامة. بمعنى أن قوة الإمارات من قوة دول مجلس التعاون، والعكس بالعكس.

أولا: القوة في العلاقات الدولية: الجدل النظري

القوة مفهوم أساسي في علم السياسة، يماثل مفهوم المال في الاقتصاد، ومفهوم الطاقة أو الحركة في الفيزياء. وهي مفهوم واقعي بالأساس. جعله رجال دولة وعسكريون ودبلوماسيون مثل نيقولا ميكافيللي، ونابليون بونابرت، والإسكندر هاملتون وبنجامين فرانكلين، وونستون تشرشل، وكارل فون كلاوفيتز، وهيلموت فون مولتكه، وأوتو فون بسمارك، وكليمنس فون مترنيخ، ومفكرون واقعيون مثل ثوسيديديس، وتوماس هوبز، وجاك جان روسو، وفريدريك نيتشه،و إدوارد كار، وسي رايت ميلز، وهانز مورجانثو، كينيث والتز وجون ميرشيامر وغيرهم، جوهر لدراسة حقل العلاقات الدولية، التي نظروا لها على أنها ساحة ومسرح للصراع الأبدي بين الدول من أجل تحقيق أكبر حيز ممكن منها، لفرض السيطرة والتحكم في بقية الدول (الضعيفة) لخدمة وتحقيق المصالح الوطنية للدول.

في حين يتفق علماء السياسة حول أهمية القوة، إلا أنهم يختلفون حول كيفية فهمها وتعريفها وقياسها (Baldwin، 2013: 273- 297 ; Petersen، 2011; Barnett and Raymond، 2005; Holsti، 1964). ويمكن تصنيف القوة حسب المدارس الفكرية التي تدرس هذه الظاهرة، وكيفية رؤيتها لطبيعة العلاقات

البشرية، وبالتالي بين الدول. إن ذلك المنهج سيساعدنا في رصد المعاني المقصودة بها القوة، وكيفية استغلالها، وما هي أدواتها ومصادرها، وبالتالي فهم الأوجه المختلفة لهذه الظاهرة.

من أكثر التعريفات قبولاً لظاهرة القوة هو التعريف الذي قدمه روبرت داهل (Dahl) والذي عَرف فيه القوة على أنها: «القدرة على التأثير على سلوك الآخرين، وجعلهم يفعلون ما يكرهون فعله» (Dahl، 1957: 202; Dahl، 1961: 20). ويعرفها برتراند راسل (Russell) على أنها: «نتاج التأثيرات المقصودة (Russell، 1938: 18; The Production of Intended Effects Dahl، 1957). أما القوة عندنا فنقصد بها: «القدرة على الحصول على ما نريد بأي وسيلة» سواء أكانت هذه الوسائل إكراهية/خشنة أو إقناعية/ناعمة، مشروعة أو غير مشروعة. فعندما يكون وجود الدولة وبقاؤها محل تهديد فعلى رجال الدولة حمايتها بجميع الطرق المتاحة، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك فإن الآخرين سيرغمونها على تنفيذ ما لا تريد فعله، كما جادل داهل. وهذا هو الواقع في ضوء سياسات القوة Power Politics التي تحكم العلاقات بين الدول والقوى الكبرى في النظام الدولي منذ نشأته. حيث تعتبر سياسة القوة طريقاً أساسية لفهم عالم العلاقات الدولية، وكيف تتصرف الدول تجاه بعضها بعضاً. حيث تصنف القوة بين الدول (طبقاً لمايكل بيرنييت ورايموند دوفال) بناء على متغيرين رئيسيين، الأول هو نوعية أو خصوصية العلاقات السائدة، سواء أكانت علاقة مركزة فيها القوة في أيدي أطراف بعينها، أم كانت موزعة بين عدة أطراف. والثاني هو طريقة عمل هذه القوة، سواء بناء على نوعية العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي (هل هي مؤسساتية أم إكراهية)، وطبيعة العلاقات الاجتماعية الحاكمة فيما بينهم (هل هي علاقات إنتاجية أم هيكلية) وبناءً على طبيعة التداخل والتفاعل بين هذه المتغيرات تتحدد القوة بين الدول وبعضها بعضاً (Barnett and Duvall: 46– 50). (أنظر الشكل رقم 1)

شكل رقم 1

تصنيف القوة طبقاً لبرنيت ودوفال

		نوعية/خصوصية العلاقات	
		موزع Diffuse	مركز Direct
طريقة عمل القوة	العلاقات بين الأطراف الفاعلة	المؤسساتية	الإكراهية
	قانون العلاقات الاجتماعية	الإنتاجية	الهيكلية

(Barnett and Duvall, 2005: p. 48).

إن الأمم في تنافسها على حيازة الموارد العالمية، فإن كل أمة ترى من المفيد لها إظهار قدراتها على إيذاء الآخرين فالدول تفضل تحقيق مصلحتها الوطنية على مصالح الأمم الأخرى (Mearsheimer، 2001). وتتضمن وسائل وآليات سياسة القوة، على سبيل المثال لا الحصر، تطوير السلاح النووي، والضربات الإجهاضية، والابتزاز، وحشد القوات على الحدود، وفرض التعرفات الجمركية الحمائية أو العقوبات الاقتصادية، والتوازن، والتغريم Buck-Passing، والعمليات العسكرية السرية، وأعمال الحرب اللانظامية Asymmetric Warfare.

هناك مفهوم آخر يتداخل مع مفهوم القوة ويسبب تشويشاً كبيراً للباحثين، وهو مفهوم النفوذ Influence. بصورة مختصرة فإن الفارق بين المفهومين هو أن مفهوم القوة أوسع من النفوذ. فالقوة تعكس الصورة الرسمية للسلطة، بينما النفوذ هو الصورة غير الرسمية لممارسة السلطة. ويعرف كليف هولستي (Holsti) النفوذ على أنه «شكل من أشكال القوة أقرب إلى أن يكون وسيلة أكثر من كونه غاية». وقد يستخدم أو يساعد النفوذ، باعتباره أداة، في تعبئة مصادر القوة والتأثير على الدول الأخرى. حيث تستخدمه الدول بصورة أساسية إما لتحقيق هدف ما أو للدفاع عن هدف آخر. الذي قد يتروح ما بين غايات تحسين السمعة، وحماية التراب الوطني، والدفاع عن الشعب، والسيطرة على المواد الخام، وصيانة وحفظ الأمن القومي أو تشكيل التحالفات الخارجية ... الخ (Holsti، 1967).

مثل أي ظاهرة اجتماعية، فإن للقوة عدة مصادر (كيفية وكمية). أما عن المصادر الكيفية (الأفقية) فهناك مصادر سياسية وعسكرية واجتماعية ونفسية (مقلد، 1991، بكر، 2006). فالمصدر السياسي أو العسكري على سبيل المثال ينبع من «القدرة الإلزامية أو الإكراهية Coercive على إصدار الأوامر وامتلاك القدرة على تنفيذها والامتثال إليها». فمصدر قوة الدولة السياسي والعسكري في النظام الدولي، ينبع من احتكار الدولة للاستخدام الحصري Monopoly للقوة الإكراهية بصورة شرعية، تلزم الآخرين (الشعب والدول الأخرى) على الأمتثال لقوانينها وتحقيق رغباتها، كما جادل ماكس فيبر (Weber، 1994: 310- 311). وهناك المصدر الاجتماعي للقوة، وهو ما يوجد بين الجماعات العرقية الإنسانية البدائية بناءً على مقومات مثل الثروة، والمركز الاجتماعي، والأصل، والنسب والمكانة الاجتماعية، ورجاحة العقل، وغيرها من مصادر القوة في المجتمعات البدائية والقبلية التقليدية. فعلى سبيل المثال، فإن قوة الرجال في المناطق الريفية والبدوية معيارها الأساسي هو أصل الرجل ونسبه وانتماؤه القبلي أو العائلي،

بينما هي ليست كذلك في مجتمعات أخرى أكثر حداثة. أما المصدر النفسي للقوة فالمقصود به «أمتلاك القدرة على إثارة إعجاب الآخرين، واستقطابهم وإغوائهم بطرق غير إكراهية، وامتثالهم لرغباتنا وتنفيذ أوامرنا والاقتداء بنا» (Nye، 2004: 2). أي القدرة على الإقناع والترغيب والجاذبية في تحقيق ما نريده من الآخرين ولعل التطور المهم في دراسة القوة في العلاقات الدولية هو الذي شهده مفهوم التحكم وعلاقته بالقوة. فقديماً كانت القوة ملازمة للتحكم، كون دراستها تركز بالأساس على الجانب الإكراهي منها دون غيره. بينما الدراسات الحديثة التي ادمجت الطابع التساومي والمركز للقوة، وجعلت مفهوم التحكم المرتبط بها يشهد هو الآخر تحولاً بالتبعية. حيث أخذ التحكم أشكالاً أخرى مثل التنسيق باعتباره تحكماً عندما يكون شكل القوة السائد بين الوحدات الدولية تساومياً، وأن يكون إلزامياً عندما تكون القوة مركزة في أيدي قوى أو مجموعة معينة من الدول والفاعلين الدوليين الرسميين (Petersen، 2011). (أنظر الشكل رقم 2)

شكل رقم 2

أبعاد التحكم

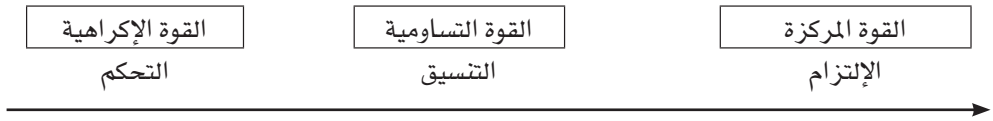

.(Petersen, 2011: p. 4)

أما عن المصادر الكمّية (الرأسية) للقوة فهي تشمل، -وكما يذهب الواقعيون-، حجم القوات المسلحة، والوزن السكاني، وفرة الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي، والقاعدة الاقتصادية، والموقع الجغرافي المتميز، والمكانة الدبلوماسية، والاستقرار السياسي الداخلي. حيث تتحدد درجة وكثافة النفوذ الذي تمارسه الدول على العلاقة بين القدرات Capabilities التي تمتلكها الدولة وبين قوتها. إلى جانب ما سبق، يضيف الليبراليون، عدة مصادر «ناعمة» لقوة الدولة مثل نظرة/ رؤية Perceived الدول الأخرى لدورها في النظام العالمي، مدى ارتباط أفعالها وتماشيها مع قيم ومعايير القانون الدولي والمنظمات الدولية، والثقافة والقيم المحلية الجذابة. وتقاس قوة الدولة طبقاً لهذا المنظور حسب التفوق النسبي لإحدى الدول عن الآخرين في حيازة هذه المصادر. حيث تتحدد درجة وكثافة النفوذ الذي تمارسه الدول على العلاقة بين القدرات التي تمتلكها الدولة

وبين قوتها. وكلما كانت الدولة (س) تمتلك من القوة العسكرية والبنية الاقتصادية المتقدمة والوزن السكاني الكبير والقيم المحلية الجذابة ما يزيد عما تمتلكه جيرانها (ص) أو (ع) كلما كان ذلك دليلاً على ميل توازن القوى لصالحها. وبالتالي امتلاكها للقدرة في التأثير على جيرانها وإرغامهم على إتباع إرادتها، بما يحقق آمالها ومصالحها الوطنية.

ثانيا: القوة الناعمة: المفهوم والمصادر:

إن موضوعاً مثل «القوة الناعمة» يستحق دراسة عميقة لتبيان أبعاده وعواقبه ومخاطره (ومميزاته كذلك) على العالم بوجه عام، وعلى منطقتنا العربية بوجه خاص. خاصة وأن الولايات المتحدة، صاحبة أكبر نموذج ثقافي وقيمي وأسلوب حياة يتمتع بجاذبية على كوكب الأرض، تعلن رسمياً أن الشرق الأوسط هو أول المناطق المستهدفة لترويج القيم والثقافة الأمريكية داخلها. وهو ما يمكن اعتباره بمثابة إعلان للحرب «الناعمة». فإذا كانت الحرب عند الواقعيين تعني: «استخدام القوة العسكرية لإرغام العدو على تنفيذ رغباتنا واتباع إرادتنا». فإن الحرب الناعمة تعني «استخدام وتوظيف قوة الثقافة والقيم الأخلاقية والسياسية لتغيير الأوضاع السائدة لدى شعوب معينة وتوجيهها نحو الإذعان لدول أخرى» كما دأبت الولايات المتحدة على تنفيذه في المنطقة منذ عقود (سوندرز، 2009).

قبل التطرق لمفهوم القوة الناعمة الذي دشنه عالم السياسة الأمريكي جوزيف ناي في العام 1990، نرى ضرورة التطرق أولاً للمدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية، والتي ينتمي إليها مفهوم القوة الناعمة، وتحديداً الليبرالية المؤسساتية الجديدة (Neoliberal Institutionalism) وهو الاتجاه النظري الذي بدأ في البزوغ منذ النصف الثاني من القرن العشرين على أيدي علماء مثل جوزيف ناي، والذي يعتبر هو وروبرت كيوهان (Keohane) من مؤسسي هذا الاتجاه النظري منذ صدور كتابهما القوة والاعتماد المتبادل (Power and Interdependence).

المدرسة الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية:

في البدء، يتوجب الاعتراف بأن النظرية الليبرالية تمثل «نموذجاً معرفياً ونظرياً وتجريبياً إلى حد كبير لديه قدرة أكبر من باقي المدارس الفكرية الأخرى كالواقعية والمؤسساتية والبنائية» (Moravcsik، 1997). أما في مجال العلاقات الدولية فالليبرالية تعني «تلك المدرسة الفكرية (البرنامج البحثي) التي تعني بدراسة العلاقات بين الدول عن طريق تتبع التاثيرات المتنوعة التي يحدثها الفاعلون المحليون والدوليون على قدرة وأداء الدولة» (Moravcsik، 2008).

هناك العديد من النظريات الفرعية التي نبعت وتفرعت من النظرية الليبرالية الأم، كلها تحاول تفسير سلوك وطريقة تحرك واستجابة الدول للتغيرات والتطورات التي تشهدها السياسة الدولية بشكل رئيسي، وتحديد مصادر قوة الدول والوحدات الدولية في النظام الدولي وكيفية توظيف الدول لمواردها في تحقيق وتعزيز مصالحها القومية على صعيد أخر. ولكن قبل التطرق لهذه النظريات (الفرعية) يتوجب علينا أولاً التطرق للفرضيات والمقولات العامة للمدرسة الليبرالية (العامة) في دراسة العلاقات والسياسة الدولية. حيث اتفق أغلب علماء المدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية على أن هناك عدة افتراضات رئيسية تقوم عليها المدرسة الليبرالية، وتلاقي قبولاً عاماً بين العلماء والباحثين الليبراليين (Keohane، 1990; Walt، 1998; Zacher and Matthew، 1995). يمكننا تلخيص هذه المبادى الأساسية في الآتي:

- إن الفاعلين الأساسيين (ذوي التأثير والنفوذ) في العلاقات الدولية بجانب الدول القومية هم الأفراد Individuals والجماعات الخاصة Private Groups الذين يتميزون بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين. يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة، ويقيدها بعض المقيدات المادية والقيم المتضاربة والاختلاف في درجة ونوعية النفوذ الاجتماعي بناء على التفاوت في حيازة وامتلاك مصادر القوة المتباينة.
- إن الدول (وأية تنظيمات سياسية أخرى) تمثل عصب المجتمع المحلي، والقواعد المبني عليها مصالحها هي التي تحدد أداء ودور الدولة في السياسة الدولية. وطبيعة الدولة تمثل تعبيراً عن مصالح ومتطلبات الأفراد والجماعات المحلية. وعلى أساس هذه المصالح يتم تحديد طريقة سلوك وأداء الدولة، والتصرف بعقلانية لإدارة العولمة بناء على التحولات الناجمة من تغير الاحتياجات الاجتماعية، التي هي انعكاس للتحولات والتغييرات الجارية في المجتمع المحلي والدولي. وهو ما يعني بالضرورة أن الدول القومية والحكومات تسعى لتحقيق مصالح ومكاسب غير مادية (قيمية أو معيارية) كما يصر الواقعيون من أن الدول لا تسعى لحيازة القوة إلا لأغراض وغايات مثل التوسع الخارجي، والهيمنة، والاستعمار، والمكاسب المادية الملموسة. بينما الليبرالية ترى أنه من الطبيعي والمعتاد أن تسعى الدول لتوظيف قوتها من أجل غايات مثل تحسين الصورة العامة للدولة، اجتذاب الآخرين، بناء السمعة، والتأثير على الرأي العام العالمي، ونشر قيمها وثقافته المحلية على الصعيد الدولي والخارجي والترويج لنفسها باعتبارها دولة (نموذج)

يحتذى بها أو يتطلع إليها في مجالات (سياسية أو ثقافية أو تكنولوجية واجتماعية) بعينها... الخ.

- إن تجزؤ الاعتماد المتبادل للدولة مع جيرانها وباقي الفاعلين الدوليين هو الذي يحدد سلوكها وأدواتها في السياسة الدولية. فاختلاف وتباين أداء الدول هو الذي يشكل سلوكها في أثناء وجودها في النظام الدولي. أي إن الدول (وفقاً للمنظور الليبرالي) لا تسعى لتحقيق مصالحها دون المبالاة بالأخرون، كما تجادل الواقعية، وإنما تعني أن الدول تسعى لأدراك وتحقيق أداء دولي واضح ويمكن الوثوق به Distinct Performance في ظل وجود عدد من المقيدات الناتجة من اختلاف طريقة أداء الدول. فالسياسة الدولية لدى الليبراليين ليست معادلة صفرية (كما هي لدى الواقعيين) وإنما مباراة كل من فيها منتصر أو رابح، وإن تباينت أقساط النجاح وحجم المكاسب بالطبع.
- إن العولمة تؤثر على طبيعة الفاعلين الاجتماعيين في السياسة الدولية بصورة قد تؤدي لأختلاف متطلبات واحتياجات الأفراد والجماعات المحلية، وبالتالي على تفاعلات وتطورات السياسة الدولية. فالسياسة الدولية هنا لن تصبح كتلة جامدة مصمتة، أو أحادية التأثير (السلبي غالباً) عندما يتعلق الامر بتأثير العولمة والتقدم التقني والمعرفي كما يجادل الواقعيون.

أما بخصوص النظريات الفرعية للمدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية، فيمكن القول بأن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من النظريات المنبثقة من هذه المدرسة. هذه النظريات، كما يذهب مايكل دويل (Doyle)، تتشابه في كثير من المقولات والمبادى العامة وتتباين في بعضها الآخر، وفي ترتيب أهمية وأولولية بعضها عن بعضها الآخر (Doyle، 1986: 1151). ويتحدد الفرق بين هذه النظريات في ثلاثة محددادت رئيسية هي (1) مصادر أداء الجماعات المحلية، (2) آليات تحويل أداء الدول (3) نماذج أداء الدولة في السياسات العالمية (Moravcsik، 1997: 239). والمحددات الثلاثة يرتبطون بطريقة عضوية مع مسألة تحديد ماهية القوة وأشكالها وصور ممارستها على الصعيد الدولي.

قبل التطرق لمفهوم القوة الناعمة، باعتبارها أحد أهم إسهامات المدرسة الليبرالية الجديدة التي شهدت توسعاً وانتشاراً (اكاديمياً وعملياً) مهولاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يتوجب التحذير بضرورة الحرص عند التعامل مع مسألة الاستعانة بمقولات

وأطروحات هذه المدرسة وتطبيقها على مجتمعات الجنوب العالمي، وذلك بسبب الاختلاف الأنطولوجي (الوجودي/التكويني) والابستمولوجي (المعرفي/الإجرائي) بين الدول في الغرب وخارج نطاق الغرب (الأوروبي على وجه التحديد) وعدم اكتمال عملية النمو والتطور الحضاري والتاريخي (السياسي والاجتماعي) داخل أغلب هذه الدول، وعلى رأسها دول الشرق الأوسط. ومن جانب ثالث عدم تواؤم المقولات والأطروحات التي تقدمها المدرسة الليبرالية مع الواقع المعرفي والاجتماعي في العالم الثالث، نظراً لكون هذه المدرسة قد نبعت ونمت داخل بيئة معرفية واجتماعية Paradigm وظروف تاريخية وجغرافية مختلفة تماماً عن تلك السائدة في بلاد العالم الثالث عموماً وفي بلدان الشرق الأوسط خصوصاً (بكر، 2006: 43-47، عارف، 2002: 55-70).

ماهية القوة الناعمة؟

كما سلف الذكر، فإن جذور مفهوم القوة الناعمة تجد أرضها في المدرسة الليبرالية الجديدة، وتحديداً في فرع الليبرالية المؤسساتية الجديدة التي تحدثنا عن الأسس العامة لها بصورة مقتضبة. بوجه عام، وفيما يتعلق بالليبرالية المؤسساتية الجديدة، فإن المقولة الرئيسية لهذا الاتجاه تقول إن التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول يقلل من احتمالات اندلاع الحروب والصراعات المسلحة لعدة أسباب. منها المصالح المشتركة والمنافع المتوقع جنيها Potential Gains من وراء التعاون. وثانياً زيادة وطائد التفاهم ونزع مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل عن طريق زيادة التبادل التجاري والاتصال. وثالثاً رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها وسيادتها في سبيلها لتحقيق بعض المنافع الدولية العامة Public Goods لصالح بعض المؤسسات الدولية أملاً في تحقيق السلام والاستقرار (الأمن الجماعي Collective Security) بالتعاون مع الدول الأخرى، وليس منفرداً كما يروج أنصار المدرسة الواقعية الجديدة (Keohane and Nye، 1977; Russett and Oneral، 2001). فطبقاً لناي وكيوهان، فإن دعاوى حتمية وقوع الحرب بين الدول لم تعد واقعية. فالدول التي كانت تعادي بعضها سابقاً بدأت تدريجياً في تشارك القيم والأعراف والمنظمات نفسها. بصورة جعلت من النظام الدولي يتحول ليكون نظاماً مؤسسياً ذا بيئة تعاونية وجماعية Multilateral وليس كما يدعي الواقعيون، من كونه نظاماً فوضوياً ذا بيئة تنافسية وانفردية Unilateral. وهذا، في رأينا، هو جل الجدل الذي تدور حوله ومن أجله نظرية القوة الناعمة، وبين الواقعيين

والليبراليين عامة. (Digeser، 1992; Keohane ;1995/Nye، 2011; Mearsheimer، 1994 and Martin، 1995; Ruggie، 1995).

بالنسبة لتعبير «القوة الناعمة Soft Power» فقد ابتدعه وسكّه، كما سلف الذكر، الأكاديمي في جامعة هارفارد والرئيس السابق لمجلس الاستخبارات الوطني جوزيف ناي في العام 1990. عندما نشر كتابه «ملزمون بالقيادة Bound to Lead» وليس كما تعتقد الغالبية من الكتاب والقراء العرب في كتابه الأشهر «القوة الناعمة Soft Power» الصادر في العام 2004 (ناي، 2007: 20. أبو زيد، 2014). حيث عارض «ناي» في كتابه الصادر عام 1990 الحجج التي تتنبأ بقرب أفول القوة الأمريكية بعد انتصارها في الحرب الباردة. والتي طرحها مفكرون ومؤرخون مثل بول كيندي (Kennedy) في سفره الهائل «صعود وانهيار القوى العظمى». حيث جادل المؤرخ من جامعة ييل العريقة أنه وبسبب انعدام وجود عدو قوي في مواجهتها، إلى جانب أسباب أخرى، فإن المصالح والالتزامات الدولية للولايات المتحدة سيكون من الصعب تحقيقها وتحمل تكاليفها. وحتى لو تحققت هذه المصالح، فسيكون من الصعب على نحو متزايد تحقيق التوازن بين متطلبات الدفاع عن الأمة وبين توفير الوسائل والموارد اللازمة للإبقاء على تلك الإلتزامات، والذي سيخلق وقتها معضلة ما أسماه كيندي «التوسع المفرط Imperial overstretch» للإمبراطورية الأمريكية، الذي سيؤدي لسقوطها بسبب عجزها عن تحمل تكاليف هذا التوسع، تماماً كما حدث مع الإمبراطوريات الأسبانية والفرنسية والإنجليزية من قبلها (Kennedy، 1987).

في مواجهة تلك الأطروحات جادل «ناي» بأن القوة الأمريكية لم تكن في حالة تراجع، ولكنها كانت في حالة انتقال أو تحول Transition. وبأن قوة القيادة الصلبة Hard Command Power في النهاية ستستبدل بقوة التشاور/الشراكة الناعمة Soft Co-optive Power (ناي: 14-16). حيث قدم «ناي» تصوراً يقول إن اتجاهات ونوعية تفاعلات القوة أصبحت متعددة ومتباينة. ولا تنحصر فقط في نمطي الجاذبية والإكراه، وإنما أصبح للقوة تفاعلات تتماشى وتتوازي مع طبيعتها ونوعيتها. فإذا كانت القوة ذات طابع تعاوني وتشاركي فإنها تميل لاتخاذ اتجاه الجاذبية ووضع السياسات للآخرين، وكلما قلت النزعة التعاونية للقوة، وأصبحت أكثر تحكماً وذات طابع آمري، فإن تفاعلاتها تميل لتكون أكثر اتجاهاً ناحية تحقيق المكاسب وإكراه الآخرين لتحقيق رغبات من يمتلك هذه القوة (Pallaver، 2011). (أنظر الشكل رقم 3)

شكل رقم 3

اتجاه ونوعية تفاعلات القوة

.(Pallaver: ,2011: p. 90)

يورد «ناي» في كتابه أكثر من تعريف للقوة الناعمة. أحدها يعرفها على أنها «القدرة على الحصول على ما نريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال» (ناي: 12). وفي موضع أخر يعرفها بأنها «القدرة على جعل الآخرين ينفذون أرادتنا دون إجبار أو إكراه» (المرجع السابق: 21). ويتبنى «ناي» تعريفه السابق الذي قدمه في كتابه «ملزمون بالقيادة» حين عَرف القوة الناعمة وقتها على أنها «جعل الآخرين يرغبون في فعل ما نريد، أي تحفيز الناس على اتباعنا بدلاً من إجبارهم» (المرجع السابق: 25، Nye، 1990).

كما هو واضح من هذه التعريفات، فإن مفهوم القوة الناعمة يعتبر مفهوماً ذرائعياً ونفعياً وتبريرياً في آن واحد. حيث يدعو «ناي» لتوظيف جميع موارد القوة الأمريكية لتحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية الممتدة عبر البحار، ليس عن طريق استخدام القوة العسكرية، فنحن لم نعد في القرن الثامن أو التاسع عشر (وإن لم يعارض «ناي» هذا الاتجاه أو يرفضه قطعياً) ولكن عن طريق استخدام وسائل «ناعمة» لا تنفر الآخرين (المستهدفين) أو تجعلهم يعارضون مساعي الولايات المتحدة كالجاذبية الثقافية والقيم العلمية والاخلاقية ونموذجية النظام السياسي وطغيان أسلوب الحياة الأمريكية، وكل ذلك لخدمة المصالح الوطنية الأمريكية، وليس لصالح بقية دول العالم. يرى "ناي" أن قوة الشراكة الناعمة مهمة تماماً بقدر قوة القيادة الصلبة. فلو نجحت قوى دولية في أن تجعل قوتها مشروعة في نظر الآخرين، فإن ذلك سيقلل من مقاومتهم لرغباتها. فلو كانت ثقافة وعقيدة قوى دولية معينة جذابة، فإن الأخرين سيكونون أكثر رغبة في الالتحاق بها واتباعها. باختصار، فإن عالمية ثقافة بلد ما وقدرتها على تشييد مجموعة من القواعد والمعايير المناسبة لحكم مناطق النشاط الدولي يعتبر مصدراً رئيسياً لقوتها. وعليه فهو لا يدعو لاستخدام وتوظيف القوة الصلبة فقط كأداة لتحقيق المصالح الأمريكية، ولا للارتكان على مصادر القوة الناعمة لتحقيق هذه المصالح، وإنما لما أسماه «القوة الذكية Smart Power» والتي قصد بها «تحديد أفضل الطرق والوسائل لتعظيم الاستفادة من مصادر القوة الصلبة

والناعمة في آن واحد». أو كما قال «أن نتعلم بطريقة أفضل كيف نجمع بين قوتنا، الصلبة والناعمة» (ناي، 2007: 62).

مصادر القوة الناعمة

إن القوة ظاهرة متعددة الجوانب والأبعادMultidimensional . فهناك الأبعاد العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية (كما طُرح حديثاً من جانب بعض البنائيين مثل بيرنييت ودوفال وغيرهما) وهناك الأبعاد السياسية والدبلوماسية والثقافية (Barnett and Duvall، 2005; Digeser، 1992). وتتحدد قوة الدولة حسب نجاحها في استغلال وتوظيف مصادر قوتها لتحقيق أهدافها الخارجية (أو ما يعرف بالمصلحة الوطنية). فالبعد العسكري وحده، وكما يذهب «ناي» وغيره، أصبح غير ذي جدوى في تحقيق مصالح الدول مثلما كان في القرن الثامن والتاسع عشر (المرجع السابق: 23). في مقابل تزايد الدور الذي تمارسه الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية (الناعمة). حيث يرى «ناي» أنه في القرن الحادي والعشرين، وفي ظل نظام عالمي نووي ومتعولم، فإن الدولة يجب أن تكون «محبوبة» أكثر من أن تكون «مهابة» (على عكس ما قال به ميكافيللي، وإن كان لصالح تحقيق الغايات نفسها). فامتلاك السلاح النووي جعل عواقب الخروج عن حدود المهابة، سواء بتحديها أو تهديدها، كارثية.

سلف الذكر بأن الواقعيين يحددون مصادر القوة القومية في عدة مصادر هي: ثقل الوزن السكاني، كبر الحجم الجغرافي، وفرة الموارد الطبيعية، تقدم القوة الاقتصادية، حداثة القوة العسكرية، الاستقرار السياسي. وهي بالأساس تشير للقوة باعتبارها مقومات «صلبة». في حين يجادل الليبراليون الجدد بأن مصادر القوة، عموماً، في عصرنا الحديث أصبحت أقل ارتباطاً واعتماداً على القوة العسكرية والغزو كما كانت في الماضي. وفي تقييم القوى الدولية اليوم، فإن عوامل مثل التكنولوجيا، والتعليم والنمو الاقتصادي والجاذبية الثقافية أصبحت أكثر أهمية، بينما أصبحت عوامل أخرى تقليدية مثل الجغرافية والوزن السكاني والمواد الخام أقل أهمية (المرجع السابق: 21-24). وبناء على ذلك يحدد «ناي» ثلاثة مصادر تُنتج القوة الناعمة لأي بلد، وتتضمن ثقافتها Culture (هل هي جذابة بالنسبة للآخرين أم منفرة). قيمها Values (هل هي جذابة ولا تتناقض بالممارسات على أرض الواقع) وسياساتها الخارجية (هل يراها الآخرون بصورة شاملة وشرعية أم لا).

الثقافة Culture

تعرف الثقافة على أنها: «منظومة القيم والمعتقدات السائدة في مجتمع معين». وعليه، فعندما تمتلك أي ثقافة وطنية عوامل جذب فإنها تمثل مصدراً لإغواء الآخرين ودعوة لاتباع هذه المنظومة من القيم والمعتقدات. حيث يقول «ناي» إنه «عندما تحتوي ثقافة بلد ما على قيم عالمية Universal Values وتقوم سياساتها الخارجية بترويج قيم ومنافع عامة يشاركهًا فيها الآخرون، فإن ذلك يزيد من امكانية حصولها على النتائج التّي تبغاها». أما إذا كانت ثقافة هذه الدول منغلقة وضيقة الأفق، فإن ذلك «يقلل من احتمال إنتاج هذه الثقافة للقوة الناعمة» (المرجع السابق: 32).

القيم Values

يقصد «ناي» بالقيم: «الأفكار والمُثل التي تدافع عنها إحدى الدول، ومدى ملاءمة سلوك الدولة الداخلي والخارجي لهذه القيم» (المرجع السابق: 37). بمعنى مدى تماشي وتوافق Concert ما تدعو اليه الدول من مُثل مع سياساتها الواقعية التي تطبقها على أرض الواقع. إن انتصار هذه الدول للمُثل وللقيم التي تدافع عنها وتدعو الي نشرها، بتطبيقها لسياسات وانتهاجها لسلوكيات تتواءم مع هذه الأعراف والدعوات Consisting Attitudes يزيد من قوة جاذبيتها للآخرين، وتحولها لتكون قدوة لهم. أما إذا كان سلوك الدولة طابعه النفاق Hypocrisy أو تطبيقه لمعايير مزدوجة Double-Standers في تعاملاتها الخارجية، أو في نوعية سياساتها الداخلية أو الخارجية، فإن ذلك سيزيد من نفور الحكومات والمجتمعات الأخرى منها (المرجع السابق).

شرعية السياسة الخارجية Legitimacy

تعني الشرعية: «توافق سلوكيات الدول مع مبادئ وقواعد وأسس القانون الدولي». فإذا كانت السياسة الخارجية لأي دولة تحترم وتتوافق مع هذه المبادئ والأسس، فإنها ستكون بمثابة إلهام ومنارة ومحط إعجاب الآخرين. وهو ما سيزيد من قوتها الناعمة بجعل باقي الدول تتبع سلوكها. حتى لو كانت هذه الدول ضعيفة فإن اتباعها لسياسة خارجية شرعية وتدعو لاحترام القانون الدولي، وتساهم في العمل على حماية الأمن والسلم الدوليين كفيل بزيادة مصادر قوة هذه الدول الناعمة وتزايد الإعجاب بها عبر العالم (المرجع السابق: 34.36).

إلى جانب التقسيم الرئيسي الذي قدمه جوزيف ناي للقوة الناعمة، قام آخرون بتقسيمها طبقاً للمصادر. سواء المصادر الداخلية التي تشمل مؤشرات على جاذبية الثقافة الشعبية (من حيث توافر الحرية والتسامح وأسلوب الحياة الجذاب والأوضاع الثقافية بشكل عام) ومؤشر المؤسسات السياسية (ومدى تمتعها بالسمات الديمقراطية والدستورية والليبرالية والفعالية البيروقراطية). والمصادر الخارجية تشمل مؤشرات كاحترام قواعد ومعايير القانون الدولي، احترام المعاهدات والتحالفات الدولية وانتهاج سياسات خارجية واقتصادية متحررة وغيرها (Gallarotti، 2011: 30; Gallarotti، 2015). (أنظر الجدول رقم 1)

جدول رقم 1 مصادر القوة الناعمة

المصادر الداخلية	المصادر الخارجية
الثقافة • التكامل والتجانس الثقافي • مستوى المعيشة المرتفع • الحرية • الفرص المتاحة أمام المواطنين • التسامح • أسلوب الحياة الجذاب • الأوضاع الثقافية بوجه عام (الدينية، الأخلاقية، العرقية)	احترام قواعد ومعايير ومؤسسات القانون الدولي الاعتماد الكامل على أسلوب العمل الجماعي والنأي عن الجانب الأحادي/الانفرادي احترام المعاهدات والتحالفات الدولية
المؤسسات السياسية • الديمقراطية • الدستورية • الليبرالية/التعددية • جهاز حكومي (بيروقراطية) فعالة	الاستعداد للتضحية بالمصالح الوطنية الضيقة النطاق، لصالح تحقيق الصالح الدولي العام انتهاج سياسة خارجية واقتصادية متحررة

المصدر: (Gallarotti، 2011: 30)

طبقاً للمؤشرات التي سبق ذكرها عن مكونات وعناصر القوة الناعمة، أظهرت إحدى الدراسات أنه في مجال الثقافة فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى عالمياً، ثم تبعتها بريطانيا وفرنسا فألمانيا وأستراليا وأسبانيا. أما من ناحية السياسة الخارجية والانخراط في الشؤون العالمية بإيجابية فقد جاءت فرنسا في المرتبة الأولى عالمياً، ثم تبعتها بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. أما في مجال نوعية النظام السياسي فكانت سويسرا الأولى

عالمياً ثم تبعتها النرويج والسويد وهولندا. وفي مجال الريادة التكنولوجية جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى وتبعتها كل من فرنسا وإسرائيل وأستراليا. وفي مجال التفرد الاقتصادي فكانت سويسرا في المرتبة الأولى عالميا، ثم تبعتها كل من سنغافورة واليابان ثم السويد وفلندا وكوريا الجنوبية (World Economic Forum، 2015) (أنظر الجدول رقم 2).

جدول رقم 2 أقوي عشر دول في العالم في مؤشرات القوة الناعمة

المجال الترتيب العالمي	الثقافة	الانغماس في الشؤون العالمية	جاذبية النظام السياسي	التعليم	الريادة التكنولوجية	الريادة الاقتصادية
1	الولايات المتحدة	فرنسا	سويسرا	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	سويسرا
2	بريطانيا	بريطانيا	النرويج	بريطانيا	بريطانيا	سنغافورة
3	فرنسا	ألمانيا	السويد	كندا	فرنسا	اليابان
4	ألمانيا	الولايات المتحدة	هولندا	اليابان	إسرائيل	السويد
5	أستراليا	إيطاليا	الدنمراك	ألمانيا	أستراليا	فلندا
6	إسبانيا	بلجيكا	ألمانيا	فرنسا	كوريا الجنوبية	كوريا الجنوبية
7	كندا	هولندا	النمسا	هولندا	ألمانيا	الدنمراك
8	إيطاليا	إسبانيا	فلندا	سويسرا	كندا	هولندا
9	الصين	اليابان	أستراليا	كوريا الجنوبية	الدنمراك	الولايات المتحدة
10	بلجيكا	الصين	نيوزلاندا	السويد	سنغافورة	ألمانيا

Source: Jonathan McClory: "The Soft Power 30: A Global Ranking of Soft Power". Portland Communications (November 2015), p. 29. Available at: www.portland-communications.com/downloads/the_soft_power_30% 20NOV.pdf

أما على المستوى العام لقياس القوة الناعمة عالمياً، فقد أظهرت الدراسة ذاتها، والتي أجريت على مستوى عالمي (باستطلاع آراء حوالي 7500 شخص) حول أكثر الدول التي تمتلك قوة ناعمة مؤثرة على مستوى عالمي، مجيء بريطانيا في المرتبة الأولى عالمياً بنسبة حوالي 76 % من إجمالي من استطلعت اراؤهم، ثم جاءت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا في المراتب التالية. أما الصين فجاءت في ذيل قائمة أقوى 30 دولة من ناحية القوة الناعمة (حصلت فقط على 40 %) بينما حصلت اليابان مثلاً (المرتبة الثامنة) على حوالي67 % وحصلت دولة متناهية الصغر مثل سنغافورة على 52 %، ودولة مثل تركيا على 42 % (أنظر الشكل رقم 4). وهو الأمر الذي يعتبر مؤشراً على أنه قد لا يكون هناك ارتباط أو علاقة مباشرة بين حجم الدولة وقوتها الصلبة وحجم قوتها الناعمة. فالولايات المتحدة نفسها (أقوى دولة على الكوكب من ناحية

القوة العسكرية الصلبة والأقوى اقتصادياً) جاءت في المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشرات القوة الناعمة (المرجع السابق).

الشكل رقم 4 أقوى دول العالم من حيث القوة الناعمة

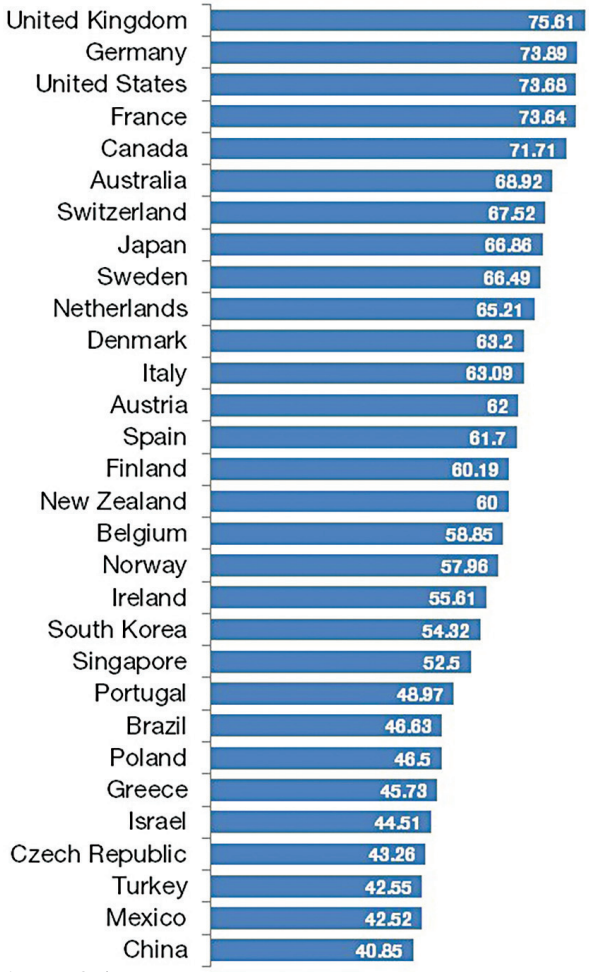

.(McClory, 2015: p. 25)

أما كيف تصبح السياسة الخارجية مصدراً للقوة الناعمة، فيقدم «ناي» الاجابة عن ذلك بقوله إن جاذبية السياسة الخارجية لأية دولة تقوم بالأساس على أعمدة ثلاثة هي: (وجود قيم يراد نشرها في الخارج، الترويج للمنافع العامة، ونشر الديمقراطية والحرية). وجادل بأن هذه

المصادر قادرة على زيادة قوة ونفوذ وتأثير الدول في السياسة الدولية، وهو ما سيصب في النهاية لصالحها ويساهم في تحقيق مصالحها القومية وأهدافها الاستراتيجية. ويجادل «ناي» بأنه إذا أمتلكت الدولة (س) ثقافة جذابة للآخرين (أ) وقيم سياسية تدعو إليها وتطبقها بإخلاص داخلياً وخارجياً (ب) وسياسة خارجية يرأها الأخرون شرعية (ج) فإن ذلك سيجعلها قادرة على التوازن مع الدولة (ص) التي تمتلك قوة عسكرية أكبر، ومع الدولة (ع) التي تمتلك قوة اقتصادية تنافسية. ويقتبس «ناي» من المعلق الألماني جوزيف جوفي (Joffe) قوله بأن: «قوة أمريكا الناعمة أعظم بكثير من أصولها الاقتصادية وجبروتها العسكري» (ناي، 33). فهذه القوة الناعمة جعلت أمريكا بالفعل تحكم أمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، كتلك التي امتلكتها بريطانيا الفيكتورية في القرن التاسع عشر.

يرى «ناي» (مثل روبرت كيوهان وستانلي هوفمان Hoffmann) أن شكل توزيع القوة في النظام الدولي عبارة عن لعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد. في المستوى الأول (القوة العسكرية) هناك طرف مسيطر ومهيمن وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث شكل النظام الدولي أحادي القطبية. وفي المستوى الثاني (القوة الاقتصادية) هناك عدة أطراف مسيطرة، وحيث شكل النظام الدولي متعدد الأقطاب. أما في المستوى الثالث (القوة الناعمة) فلا يوجد طرف/أطراف مسيطرة، فالكل قوي، ولكل مصدر قوة. وشكل هذا التوزيع للقوة في النظام الدولي في المستقبل سيتوقف على نجاح جميع الأطراف في استغلال وتوظيف مصادر القوة هذه مقارنة بالآخرين (Keohane، Nye، and Hoffmann، 1993).

ثالثاً: مقومات القوة الناعمة والدبلوماسية الثقافية الإماراتية

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر1971، على يدي المغفور له بإذن الله تعالي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه شيوخ الإمارات، كان هناك نمط اتسمت به السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمتمثل في قيم ومعايير مثل الحكمة والاعتدال والسلام والتعاون. حيث ارتكزت السياسة الخارجية الإماراتية ومنذ اليوم الأول للاتحاد على أسس وقواعد ثابتة مثل (عبيد، 2004؛ وزارة الخارجية 2016؛ المنهالي 2007؛ Almezaini، 2011; Alalkim، 2001):

1. الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية.
2. إقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل.

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.
4. الجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية.
5. الوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل.
6. الإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

هذه المبادئ لم تتغير أو تتبدل منذ قيام الاتحاد وحتى يومنا. بل وقامت قيادة دولة الإمارات بتسخير جميع الإمكانيات والقدرات لرسم وتنفيذ سياساتها الخارجية، بناء على هذه الأسس والقواعد التي وضعها الآباء المؤسسون للدولة، بصورة تضعها في مصاف الدول المتقدمة على خارطة العالم وتعكس وبصورة فعالة الصورة الحضارية والمتقدمة لها، على حد قول سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي.

تُعد دولة الإمارات جزءاً لا يتجزأ من التجمع الإقليمي العربي المعروف بمنظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة للدول الأعضاء في هذه المنظمة (المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عمان، والبحرين) باعتبارهم داعمين ومكملين لها كحلفاء طبيعيين، أكثر من كونهم منافسين أو مقيدين لتحركاتها الدولية والإقليمية. بمعنى أن المعادلة الحاكمة للعلاقات بين هذه الدول تقول بأن "ما في مصلحة طرف منهم، هو بالضرورة مصلحة للجميع". وهو ما جعلنا نجادل بالقول بأن القوة الناعمة الإماراتية «جزء لا يتجزأ من القوة الناعمة الخليجية». ومن الناحية الأخرى، فإن القوة الناعمة الخليجية داعمة ومكملة لقوة الإمارات الناعمة أكثر منها مقيد أو مثبط لها.

على هذا الأساس سيتم تناول القوة الناعمة الإماراتية بالتزامن والموازاة مع القوة الناعمة الخليجية، باعتبار أن الإمارات العربية المتحدة هي جزء من المنظومة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ناحية أخرى، فإن تزايد القوة الناعمة الخليجية سيزيد من قوة الإمارات ونفوذها الإقليمي والعالمي، كون أكبر حلفاء الإمارات هم دول خليجية (السعودية والكويت والبحرين) تعمل سوياً في أغلب الاحيان، على الرغم من بعض الاختلافات في وجهات النظر العابرة.

يمكن إجمال مقومات القوة الناعمة الإماراتية والخليجية في ما يلي:

المقومات المالية والاقتصادية

تتمتع هذه الدول بمقومات اقتصادية ومالية تراكمت لديها بفضل العوائد الناجمة عن مبيعات النفط والصناعات التحويلية المرتبطة به خلال العقود الأربعة الماضية على وجه

العموم، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين على وجه الخصوص. حيث نجحت هذه الدول في توظيف هذه العائدات لإقامة قاعدة اقتصادية وتنموية قوية، كانت خير داعم لقوتها السياسية والدبلوماسية. فحسب آخر تقرير اقتصادي عربي كانت حصة دول الخليج من إجمالي حجم التجارة الخارجية العربية حوالي 40 % أي حوالي 473 مليار دولار من إجمالي 1.7 تريليون دولار، وتجاوزت نسبة الصادرات الخليجية حوالي 23 % من إجمالي حجم الصادرات العربية في العام 2010 التي بلغت 726 مليار دولار. وحققت جميع دول المجلس فائضاً كبيراً في ميزانياتها السنوية، قامت حكومات هذه الدول باستثماره لصالح تحسين مستويات المعيشة والتنمية في الداخل وتدعيم مكانة ونفوذها الخارجي (Economist Intelligence Unit، 2011).

أثر هذا التحول في حجم القوة السياسية والاقتصادية والتنموية الداخلية (الوطنية) على نوعية السلوك الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي في جميع المجالات. حيث أدى تراكم الثروات الوطنية إلى توسع الدول الخليجية الشديد في التحول التنموي والاقتصادي الداخلي، حيث توسع حجم الانشاءات والبنى التحتية وأقيمت قواعد اقتصادية وتصنيعية ضخمة في هذه الدول (الرميحي، 2009؛ هفدت، 2014؛ اليوسف،2011)، إضافة إلى امتلاك القدرات المالية اللازمة للإنفاق بسخاء على أنشطتها الخارجية وتدعيم مساعيها الجادة لتحقيق المصالح الوطنية لهذه الدول على الصعيد الإقليمي والدولي، مثل دعم الأمن والاستقرار الإقليمي، تحسين مستوى معيشة المواطن العربي، ومساعدة جميع الدول العربية والإسلامية. (لوتاه،2013؛ البستكي2003). فعلى الصعيد الاقتصادي تحولت مدن خليجية مثل دبي وأبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، والرياض وجدة في المملكة العربية السعودية، وغيرها إلى مناطق جذب استثمار خارجي ضخم. حيث ساعد المناخ الاقتصادي المنفتح والإيجابي والمحفز للعمل الحر وللاستثمار على اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية، بصورة أصبحت معها حجم الاستثمارات في إمارة من سبعة إمارات مثل دبي يماثل ويفوق حجم الاستثمارات الخارجية لقوى إقليمية كبرى (مجلس دبي الاقتصادي، 2014).

إن الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب عدد من الإجراءات والقوانين وحزمة السياسات الاقتصادية والسياسات العامة المحفزة والمشجعة

للاستثمار، سهولة إجراءات العمل الاقتصادي، وتيسير حرية العمل الاقتصادي واحترام القانون وجدية إجراءات محاربة الفساد (جاءت دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول العربية حسب مؤشر مؤسسة هارتيج وشركة داو جونز لقياس الحرية الاقتصادية) ساهم في رفع العوائد الاقتصادية وتوسيع حجم النفوذ الاقتصادي والمالي للدول الخليجية، التي استفادت من تراكم هذه العوائد في توسيع حجم استثماراتها الخارجية في الدول العربية (Kane، Holmes and O'Grady، 2007). فحسب تقارير الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للعام 2010 بلغ حجم الاستثمارات الخارجية لدول الخليج حوالي 135 مليار دولار، كانت على قائمة هذه الدول الإمارات العربية المتحدة بحوالي 54 مليار دولار (40 %)، ثم المملكة العربية السعودية بحوالي 40 مليار دولار (30 %)، ثم قطر 16 مليار دولار (12 %) ومثلها للكويت، ومملكة البحرين بحوالي 8 مليار دولار (5.6 %)، وسلطنة عمان بحوالي مليار دولار (1 %). هذا إلى جانب امتلاك دول خليجية مثل الإمارات والكويت والمملكة العربية السعودية بعض أكبر صناديق الاستثمار السيادية في العالم، حيث تبلغ قيمة المحافظ الاستثمارية لهذه الدول ما يزيد عن مائة مليار دولار (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010). وهو الأمر الذي ساهم في جعل اقتصاديات هذه الدول دعامة مركزية لاستقرار النظام المالي العالمي (أنظر الجدول رقم 3، والشكل رقم 5).

على صعيد آخر، فإن الشركات الخليجية (في مختلف النشاطات الاقتصاية) أصبح دورها ونفوذها يتخطى الحدود المحلية والوطنية لدول مجلس التعاون، لتصبح منتشرة على الصعيد الإقليمي والعربي، ونافذة ومؤثرة على الصعيد العالمي. فحسب دراسة أجرتها منظمة Brand Finance البريطانية لبحوث التسويق، ظهر أن أفضل وأقوى 50 ماركة تجارية في الشرق الأوسط حسب القيمة السوقية وحجم التأثير الإقليمي لهذه الشركات كلها جاءت من دول مجلس التعاون الخليجي. حيث احتلت السعودية المركز الأول بحوالي (21) شركة من إجمالي القائمة (بنسبة حوالي 42 %) ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني بحوالي (16) شركة وبنسبة حوالي (32 %) ثم تبعتها كل من الكويت (4 شركات) واخيراً سلطنة عمان (شركة واحدة). والوحيدة التي تخلفت عن اللحاق بالقائمة كانت مملكة البحرين.

جدول رقم 3
أكبر الصناديق السيادية الخليجية

المنشأ	إسم الصندوق	الأصول (بالمليار دولار)	تاريخ النشأة	نوع الأصول	مؤشر الشفافية	الترتيب العالمي
ابوظبي	هيئة أبوظبي للاستثمار	773.00	1976	بترول	6	2
السعودية	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي	757.20	.	بترول	4	3
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	548.00	1953	بترول	6	6
قطر	جهاز قطر للاستثمار	256.00	2005	بترول وغاز	5	9
أبوظبي	مجلس أبوظبي للاستثمار	90.00	2007	بترول	.	13
الجزائر	صندوق ضبط الايرادات	77.20	2000	بترول وغاز	1	18
دبي	مؤسسة دبي للاستثمار	70.00	2006	بترول	5	20
أبوظبي	الاستثمارات البترولية الدولية	68.40	1984	بترول	9	21
ليبيا	هيئة الاستثمار الليبية	66.00	2006	بترول	1	22
أبوظبي	مبادلة للتنمية	60.90	2002	بترول	10	24
العراق	صندوق التنمية العراقي	18.00	2003	بترول	.	34
أبوظبي	هيئة الإمارات للاستثمار	15.00	2007	بترول	3	39
عمان	صندوق الاحتياطي العام	13.00	1980	بترول وغاز	4	41
البحرين	ممتلكات القابضة	10.50	2006	غير سلعية	9	42
عمان	صندوق الاستثمار العماني	6.00	2006	بترول	4	47
السعودية	صندوق الاستثمارات العامة	5.30	2008	بترول	4	52
رأس الخيمة	هيئة رأس الخيمة للاستثمار	1.20	2005	بترول	3	60
إجمالي قيمة الأصول (بالمليار دولار)		**2835.70**				

المصدر: (مباشر الإمارات، 2015).

شكل رقم 5 أكبر 15 صندوق سيادي في العالم

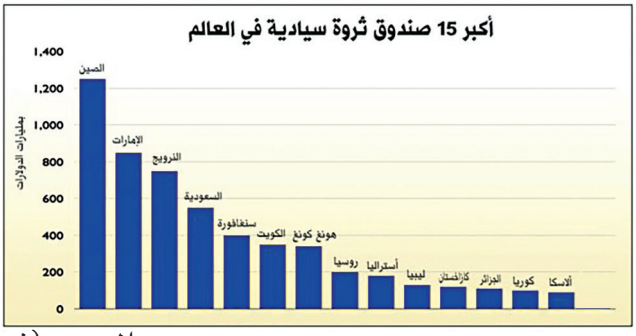

المصدر: (نور الهدى، 2013).

هذه القوة الاقتصادية سخرت دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً لا يستهان منها في دعم قضايا وأزمات الشعوب والدول العربية المعوزة. على سبيل المثال، وبسبب حالة الاضطراب والتخبط الذي شهدته مصر وتونس والبحرين خلال ما يعرف بالربيع العربي، الذي كانت له تداعياته السلبية على حالة الاقتصاد الوطني وأحوال المواطنين في هذه

الدول، سارعت دول مجلس التعاون بتقديم المساعدات والمعونات المالية لهذه الدول، دون انتظار أو تأجيل (Al-Qassemi، 2013).

هذا التأثير والنفوذ الاقتصادي المتزايد أضاف رصيداً معنوياً ومصدراً للجاذبية عبر المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، وربما في ما ورائها، بصورة جعلت من بعض المدن والإمارات الخليجية نموذجاً يمكن الاحتذاء به. فقد أظهر استطلاع رأي لمواطنين ينتمون لأكثر من عشر دول عربية أجرته مؤسسة أصداء بيرسون طلب منهم تحديد ما هي الدولة التي يرغبون لأوطانهم أن يحذو حذوها كنموذج للنمو والتطور جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بنسبة (39 %) متقدمة على كل من الولايات المتحدة الامريكية التي حلت بعدها بنسبة (25 %) وفرنسا التي جاءت في المركز الثالث (14 %) ثم تركيا (10 %) والصين (7 %) في المرتبة الخامسة (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014: 19) (أنظر الشكل رقم 6).

شكل رقم 6

ماهي الدولة التي ترغب لبلدك أن يحذوا حذوها كنموذج للنمو والتطوير (2014)

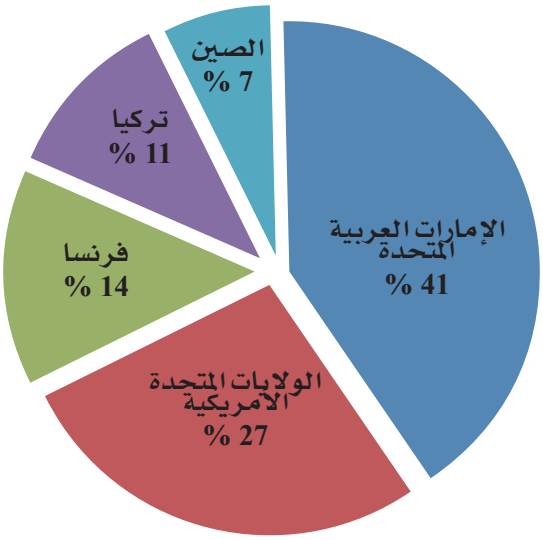

المصدر: (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014: 19).

أما من حيث الشعبية والجاذبية، فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة أصداء بيرسون مارستيلر في العام 2009 في أكثر من عشر دول عربية، طُلب من الشباب العربي

تحديد أكثر الشركات (الماركات Brands) العربية والعالمية المحببة اليهم، فكانت النتيجة أن جاء على رأس قائمة أكثر خمس شركات عربية شعبية وتفضيلاً كلها شركات خليجية (ASAD`A Burson – Marsteller، 2009).

المقومات السياسية

ساهم وجود نظم سياسية (فريدة من نوعها) مستقرة في دول مجلس التعاون، تركز بالأساس على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ممثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية واحترام حقوق المواطنين ورعايتهم وتوفير جميع احتياجاتهم الأساسية من جانب، والتدعيم والتفعيل المتدرج للمشاركة السياسية لمختلف القوى المجتمعية بصورة تتناسب مع الخصائص الثقافية للمجتمع الخليجي، في دعم مساعي التوسع والانغماس الخارجي البناء في جميع الأنشطة والتفاعلات الدولية. حيث أكدت دول مجلس التعاون الخليجي الافتراضات النظرية التي تقول بأن الاستقرار الداخلى للدولة يساعدها في تدعيم نفوذها وتوسيع نطاق تفاعلها الخارجي.

فقد ساعدت النهضة والنمو الاقتصادي والمرونة السياسية التي تميزت بها الأنظمة السياسية الخليجية خلال العقدين الآخيرين في التعاطي مع الأزمات والقلاقل السياسية والاجتماعية المحلية. كما أن فشل الثورات في تحقيق أهدافها وغاياتها العليا التي قامت من أجلها حتى الآن، جاءت في صالح النموذج السياسي (والاقتصادي والتنموي) لدول مجلس التعاون الخليجي، رغم كل الانتقادات التي توجه إلى هذه النظم (أبو زيد، 2010: 43.40).

ففي وسط منطقة تمزقها الصراعات الأهلية والطائفية، وتعج بأجواء الاضطراب وعدم الاستقرار، جاءت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة إقليمياً في أكثر الدول أمنا وسلاماً في المنطقة العربية، وفي المرتبة الواحد وستين عالمياً، حيث حصلت على درجة «سلمية للغاية Very Peaceful». (سي ان ان عربي، 2016؛ 11– 10 :ASAD`A Burson–Marsteller، 2009).

مقومات أخرى

كان لنمط التفاعل الايجابي والالتزام بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ومساندة حقوق الشعوب وتحفيز أسلوب العمل الجماعي من خلال مؤسسات العمل الدولي المشترك من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة، وارتفاع مستوى الكفاءات الدبلوماسية الوطنية فيها، والتركيز الشديد على الأنشطة الإنسانية والثقافية كالانخراط الكبير في فاعليات ومهام حفظ

السلام وأعمال الاغاثة الإنسانية والمعونات والمساعدات الخارجية ومواجهة الكوارث وحوار الحضارات وغيرها من صور الدبلوماسية الشعبية قد ساهم في تحسين صورة الإمارات في مخيلة الشعوب الأخرى، وحفزتهم واجتذبتهم والهمتهم الآنخراط في الأنشطة الدولية. لقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى حد كبير في توظيف واستغلال مواردها القومية (الطبيعية والبشرية) ومصادر القوة الوطنية (الاقتصادية والسياسية) في بناء قوتها السياسية الخارجية، بصورة دعمت مساعيها الداعية لتجديد وتوسيع دورها الخارجي.

من ناحية أخرى، فقد استغلت الدول الخليجية تزايد نفوذها وقوتها السياسية (سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي) في العمل على نشر الأمن والاستقرار في المنطقة. فعلى مستوى دور القادة ورجال الدولة في الخليج فهناك بلا شك الدور الفعال الذي تمارسه دولة الإمارات وحكامها. الذين مازالوا ينتهجون أسلوب العمل الذي سنه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والداعي إلى تحقيق وتدعيم التعاون والعمل العربي المشترك، التقريب بين وجهات النظر العربية ومساعدة جميع الشعوب العربية بدون قيد أو شرط وبلا حدود. وهو ما تجلى في كون دولة الإمارات العربية المتحدة كانت أول دولة تتدخل من أجل حل الأزمة السياسية في مصر منذ الأيام الأولى لثورة 25 يناير بصورة سلمية. وكذلك دور الإمارات الدبلوماسي والعسكري الجريء في الصراع في ليبيا. وحتى على صعيد القضايا الدولية فإن دولة الإمارات كانت رائدة في مجال العمل والتعاون الدولي المشترك، والذي تجلى في إقامة الوكالة العالمية للطاقة البديلة (آيرينا IRENA) في مدينة أبو ظبي 2009، والمبادرة الإماراتية ودعوتها المستمرة لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من قضايا العمل الإنساني والخيري العالمي (الإمارات اليوم، 2009؛ الاتحاد، 2012).

فى هذا السياق باتت وجوه وشخصيات خليجية عدة من أكثر الشخصيات العالمية تأثيراً ومساهمة في العمل الإنساني والخيري في العالم. حيث تصدرت الشخصيات الخليجية الدعاوى الدولية الداعية لإنقاذ الارواح الإنسانية في مناطق الكوارث والنكبات مثل السودان والصومال وباكستان وغيرهأ من المناطق. وتعددت مشاركات ومساهمات دول الخليج في نشاطات مواجهة الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها الدول والشعوب الأخرى مثل ما حدث من فيضانات في باكستان، وزلزال تركيا، وتسونامي دول جنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق المنكوبة (Aljazeera، 2013).

ويرتبط ذلك بالصعود الفني والأدبي والإعلامي والتقني والفكري الخليجي. حيث أصبحت مدن عربية خليجية مثل الكويت والمنامة ومسقط، والشارقة، وأبو ظبي، وبالطبع دبي التي يوجد على أراضيها أكبر عدد إقليمي من محطات الاذاعة والتلفزيون وشركات الإعلام (مدينة دبي للإعلام) إلى جانب كبرى الشركات العالمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات (مدينة دبي للإعلام)، عواصم ثقافية عربية جديدة، إلى جانب القاهرة وبغداد وبيروت وغيرها من العواصم الأدبية العربية الكلاسكية. فتمتلى قاعات ومسارح ومراكز الفنون والاكاديميات الفنية والعلمية والمتاحف في هذه المدن المطلة جميعاً على الخليج بالندوات والمؤتمرات والمعارض الفنية والسينمائية والمسرحية على امتداد العام. وهو ما جعل نموذج القوة الناعمة للإمارات مؤثرا على المستوى الإقليمي. وما كان لهذه الانجازات أن تتحقق على أرض الواقع إلا بفضل الاهتمام بالمعرفة فى مجالات مثل التاريخ والشعر والإنفاق على العلوم والفنون والثقافة (البحوث والتطوير) بما جعل من منطقة الخليج العربي بحيرة ثقافية ومركزاً فكرياً (Al-Qassemi، 2013، 2014; Abdullah، 2010).

على صعيد آخر، تقدم الإمارت أكبر دعم وتمويل للمجالات الفكرية والادبية عربياً. فعلى سبيل المثال، تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من الجوائز والتكريم والتشجيع وتحفيز العمل في مجالات العلم والفنون والآداب. فإماراة أبو ظبي تقدم جائزة الشيخ زايد للكتاب، التي تعتبر أكبر جائزة عربية من نوعها. وتقدم كذلك جائزة البوكر العربية، أهم وأكثر الجوائز العربية أحتراماً وتقديراً في مجال الكتابة الأدبية. وهناك جائزة شاعر المليون، التي يرعاها الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي [1]. أما إمارة دبي فإنها تتميز بجائزتها العالمية للقرآن الكريم، التي يقدمها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لحفظة القرآن الكريم، وللشخصيات الإسلامية البارزة، وللمؤسسات العلمية والدعوية الأفضل على مستوى العالم الإسلامي. وغيرها من الجوائز والمنح التي تقدم للعلم وللعلماء.أما في المجال الإعلامي على سبيل المثال لا الحصر، تمتلك دول الخليج العربي أكبر وسائل الإعلام المرئي والمكتوب تأثيراً على النطاق الإقليمي. حسب دراسة حديثة نسبياً نشرتها جامعة ميرلاند وقام بها الدكتور شبلي تلحمي (Telhami، 2009).

على صعيد آخر، وفي عام 2011 قام مركز بيجين ـ السادات بجامعة ميرلاند بالتعاون مع مؤسسة زغبي بقياس اتجاهات واستطلاع آراء الشباب العربي حول أفضل الدول العربية التي يفضلون العيش والاستقرار بها، فجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة

(30 %) وبعدها جاءت السعودية في المركز الثاني بنسبة (14 %). (Sadat Chair for Peace and Development، 2011: 50). كما أظهر استطلاع رأي حديث (2014) عن الدول التي يفضل المواطنون العرب العيش أن ثلاثا من دول الخليج العربية تأتى قائمة أفضل خمس دول اختاروها (أنظر الشكل رقم 4) وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بنسبة (39 %) (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014؛ الاتحاد، 2013). (أنظر الشكل رقم 7).

شكل رقم 7

أي البلدان ترغب في العيش فيها (2014)

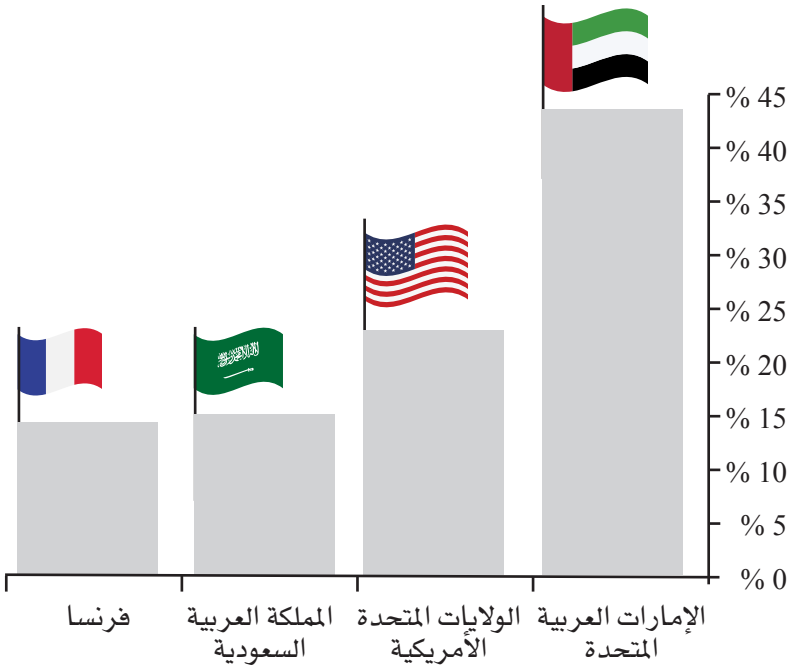

المصدر: (أصداء بيرسون- مارستلير، 2014: 19).

أخيراً، يتوجب الانتباه إلي أن هذه القوة «الناعمة» لم تكن حكراً فقط علي بعض الإمارات دون غيرها، كما يمكن للمرء أن يستنتج من متابعة وسائل الإعلام والأخبار. حيث تصر هذه الوسائل على تصدير الفكرة والتصور القائل بأن قوة الإمارات الاقتصادية والدبلوماسية والناعمة تواجد تتركز فقط في إماراتي وأبو ظبي ودبي دون غيرهما. لكن هذه الرؤية غير واقعية واختزالية لأن دولة الإمارات تتميز بتنوع النماذج ومراكز القوة الناعمة بداخلها.

رابعاً: مؤشرات تزايد فعالية القوة الناعمة الإماراتية

خلال السنوات الاخيرة أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة قدرتها على صون سيادتها واستقلالها، ووحدة دولتها وأراضيها، وحماية حقوق مواطنيها داخل وخارج البلاد، كما نجحت في تعزيز دورها في حل الكثير من القضايا العالمية، وتعزيز سيادة قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول، والاستمرار في محاولة التقليل من الكوارث والأزمات البشرية التي تهدد حياة الملايين من البشر في كثير من بقاع العالم.

يمكن قياس فعالية القوة الناعمة الإماراتية عبر عدد من المؤشرات والاتجاهات، التي تؤكد أن التأثير الإماراتي (والخليجي بوجه عام) على المنطقة العربية أصبح أكبر من التأثير العربي على دولة الإمارات ودول الخليج الأخرى، على حد قول الاكاديمي الإماراتي عبدالخالق عبدالله.

المؤشرات الاقتصادية

كونها دولة نفطية بالأساس، فإن عوائد النفط تعتبر واحدة من أكبر مصادر القوة الإماراتية. حيث ساعدتها منذ بداية الاتحاد في 1971 على تبني وتنفيذ استراتيجيات تنموية وإنسانية بعيدة المدي. وإلى جانب النفط، فإن الاقتصاد الإماراتي ذو مستويات النمو المرتفعة والمستمرة يعتبر هو الأخر واحداً من أهم مصادر القوة الإماراتية. فقد بدأت دولة الإمارات في تبني سياسات لتقليل اعتمادها على النفط باعتباره المصدر الأل للدخل القومي، والسعي نحو تعزيز وتحقيق التنوع في بنية الاقتصاد الوطني بصورة حقيقية. بعيداً عن النفط والمجالات المرتبطة به مثل الصناعات التحويلية وما شابهها منذ ما يزيد عن عشر سنوات على الأقل. ولعل تجربة إمارتي أبو ظبي ودبي لخير دليل على ذلك. فعلى الرغم من أنها تنتمي لواحدة من أكبر الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم (الإمارات العربية المتحدة) إلا أن دبي (التي لا يتعدى نسبة مساهمة النفط من اجمالي اقتصادها 6 %) نجحت في مضاعفة انتاجها القومي في أقل من عشر سنوات من قطاعات «غير نفطية» مثل السياحة والخدمات المالية والبنكية والاستثمار العقاري والخدمات اللوجستية والمناطق الصناعية والطيران وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي للإمارة في عام (2015) حوالي 108 مليار دولار، وهو تقريباً ضعف حجم الناتج القومي الإجمالي لدولة مثل لبنان، وثلث الناتج القومي لدولة كبيرة مثل مصر. كذلك بدأت الإمارة الأكبر حجماً وثروة واحتياطات نفط (أبو ظبي) في تقليل اعتمادها على الريع النفطي كمصدر اساسي للدخل الوطني.

هـذا التحول نحو تنويع الاقتصاد الوطني والانـخراط في بناء اقتصاد المعرفة جعل دولة الإمـارات تأتي على رأس تقارير التنمية والنمو الاقتصادي على مستوى العالم، مثل تقرير التنافسية العالمية (The Global Competitiveness Report) الذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس منذ العام 2004، ويقوم بتقييم مستويات وقدرة أكثر من 144 دولة على توفير مستويات عالية من الازدهار والرفاهية لمواطنيها، ومن جانب آخر قياس قدرة هذه الدول على توفير بنية تحتية مناسبة للاستثمار، وذلـك عبر مجموعة من المؤشرات. فقد حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة (طبقاً لتقرير العام 2016-2017) على المرتبة الأولى في مؤشرات مثل: جودة الطرق، جودة التعليم، غياب الجريمة المنظمة، والمنافسة المحلية، وفي انخفاض التضخم، وحصلت أيضا على المرتبة الثانية في عدد من المؤشرات مثل: اعتماد الحكومة على التكنولوجيا المتقدمة، فعالية الإنفاق الحكومي، جودة البنية التحتية في قطاع الطيران، قلة العقبات التجارية، وتوفر الاحتياجات الاساسية في جميع المجالات. أيضا حصلت الإمارات على المركز الثالث عالمياً حسب التقرير في مؤشرات مثل ثقة المواطنين بالحكومة، واستقطاب التكنولوجيا، والاستثمار الأجنبي المباشر، واجتذاب المواهب المتخصصة في بناء اقتصاد المعرفة، وانخفاض معدلات البيروقراطية الحكومية، وكفاءة الإجـراءات الجمركية، وبالعموم جاءت الإمـارات في المرتبة السادسة عشر عالمياً من ناحية التنافسية الاقتصادية، متفوقة على اقتصاديات كبرى مثل الصين كوريا الجنوبية وماليزيا (Schwab، 2017: 7).

تمكنت الإمارات من القفز لسبع درجات للأعلى خلال عام واحد (2014/2013)، حيث شهد أداء الإمـارات العربية المتحدة تحسناً في 78 مؤشراً فرعياً من إجمالي 114 مؤشراً خلال سنة واحدة فقط، لتحتل المركز الثاني عشر على مستوى االعالم طبقاً لتقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس، متفوقة بذلك على دول اقتصادية وصناعية كبري مثل كوريا الجنوبية وروسيا والهند، التي تعتبر الآن من أكبر القوى الاقتصادية في العالم أجمع. والاولي على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (أنظر الجدول رقم 4).

على مستوى القيادات الإدارية والاقتصادية وغيرها أيضا حقق الإماراتيون مراتب متقدمة على مستوى المنطقة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، وحسب القائمة التي اصدرتها مجلة فوربس الشرق الأوسط، المتخصصة في مجال المال والأعمال في مدينة دبي، احتل السعوديون النسبة الأكبر من إجمالي عدد الملياردريات في العالم العربي، حيث بلغ عدد الملياردريات السعوديين

(37) من إجمالي مائة ملياردير، ثم جاءت دولة الإمارات في المركز الثاني بحوالي (15 ملياردير) وفي المركز الثالث جاءت مصر بحوالي (14 ملياردير) ثم لبنان بتسعة مليارديرات، ثم الكويت بسبعة مليارديرات، والبقية تنوعت بين تسعة دول عربية أخرى مثل قطر وعمان والمغرب والاردن وسوريا (فوربس الشرق الأوسط،، 2014).

جدول رقم 4

أفضل دول العالم طبقا لتقرير التنافسية العالمية 2014-2016

الترتيب العالمي	2014	2015	2016
1	سويسرا	سويسرا	سويسرا
2	سنغافورة	سنغافورة	سنغافورة
3	الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية	الولايات المتحدة الامريكية
4	فنلندا	ألمانيا	هولندا
5	ألمانيا	هولندا	ألمانيا
6	اليابان	اليابان	السويد
7	هونج كونج	هونج كونج	بريطانيا
8	هولندا	فنلندا	اليابان
9	بريطانيا	السويد	هونج كونج
10	السويد	بريطانيا	فنلندا
11	النرويج	النرويج	النرويج
12	الإمارات العربية المتحدة	الدنمراك	الدنمراك
13	الدنمراك	كندا	نيوزلاندا
14	تايوان	قطر	تايوان
15	كندا	تايوان	كندا
16	قطر	نيوزلاندا	الإمارات العربية المتحدة
17	نيوزلاندا	الإمارات العربية المتحدة	بلجيكا
18	بلجيكا	ماليزيا	قطر
19	لوكسمبورج	بلجيكا	النمسا
20	ماليزيا	لكسمبورج	لكسمبورج

المؤشرات العامة لقياس القدرة التنافسية		
المتطلبات الأساسية	**محفزات الكفاءة**	**عوامل التطور**
المؤسسات	التعليم العالي والتدريب	الابتكار
البنية التحتية	كفاءة سوق السلع	تطور الأعمال
المناخ الاقتصادي الكلي	كفاءة سوق العمل	
الصحة والتعليم الاساسي	حجم السوق	
	تطور سوق المال	
	الاستعداد لتبني وتطبيق التكنولوجيا الحديثة	

المصدر: (World Economic Forum, 2014, 2015, 2016).

على صعيد آخر، تبؤات الإماراتيات المقدمة في قائمة «أكثر الشخصيات النسائية العربية نفوذاً» التي تصدرها مجلة آرابيان بيزنس 2015. حيث كان نصيب الإماراتيات من القائمة حوالي الثلث (33 مركزاً من أصل 100) وفي المركز الثاني كانت السعودية (بـ 21 مركزاً) ثم لبنان (13) ومصر (10) وتساوي كل الكويت وفلسطين بخمسة مراكز لكل منهما، وبأربعة مراكز لكل من المغرب والعراق والأردن، والبقية توزعت بين اليمن وقطر (بثلاثة مراكز لكل منهما) وتونس بمركزين، وأخيرا الجزائر بمركز واحد. وجاء على رأس القائمة الشيخة لبنى القاسمي وزيرة التعاون الدولي الإماراتي، للعام الخامس على التوالي، وفي المرتبة الثانية جاءت المحامية اللبنانية أمل كولوني المحامية الدولية النشطة في مجال حقوق الإنسان وبسبب مشاركتها في قضية الإبادة الجماعية للأرمن في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي المرتبة السادسة جاءت الكابتن طيار مقاتل مريم المنصوري، التي كانت أول امرأة طيارة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي من تولي قيادة إحدى عمليات الهجوم على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) العام الماضي في العراق. وفي المركز التاسع جاءت سيدة الاعمال الإماراتية أمينة الرستمانى، التي تعتبر واحدة من أهم سيدات الأعمال في العالم (Arabian Business Magazine، 2011).

أما مجلة فوربس الشرق الأوسط، فقد أظهرت قائمتها السنوية التي تصدرها عن «أقوى الشخصيات النسائية العربية» عن احتلال السيدات الإماراتيات للمقدمة خليجياً، والمرتبة الثانية إقليمياً. حيث كان نصيب الإمارات من قائمة أكثر مائة شخصية نسائية عربية تأثيراً ست عشرة سيدة (فوربس الشرق الأوسط، 2016). بينما جاءت مصر في المقدمة بفارق صوتين فقط عن الإمارات (ثماني عشرة سيدة). وفي المركز الثالث جاءت لبنان (12 سيدة) ثم الكويت (11 سيدة) فالأردن، وفي المرتبة الخامسة تشاركها كل من المغرب والبحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، بستة سيدات لكل منها (فوربس الشرق الأوسط، 2016). ومن أشهر الشخصيات الإماراتية التي وردت في القائمة نشاطاً وتأثيراً في مجال الدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة عموماً، الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي، الرئيس التنفيذي لهيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) التي تبؤات المرتبة السادسة عشرة في قائمة أقوى السيدات العربيات للعام 2016. وتقوم بدور حيوي في مجال تطوير وتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية والتنموية في إمارة الشارقة.

أما على الصعيد التكنولوجي، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر واحدة من أكبر الدول العربية (إن لم تكن الأكبر) التي تشهد توسعاً أفقياً (بازدياد عدد المستخدمين والذين لديهم

إمكانية الوصول واستخدام الوسائل التكنولوجية وشبكة المعلومات الدولية.) ورأسياً (باستخدام التكنولوجيا وتطبيقها في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية... الخ). ومن جانب آخر، تعتبر دولة الإمارات واحدة من أكبر الدول تحولاً إلى مجال الحوكمة والحكومة الإلكترونية والإدارة الذكية. حيث باتت جميع مؤسسات الدولة وهيئاتها تدار بالطرق الإلكترونية وتدخل التطبيقات الذكية في إدارة أغلب مؤسسات الدولة. لقد أصبحت الإمارات العربية المتحدة بالفعل «الرائدة» في مجال التكنولوجيا والتطور المعرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الأمر الذي ساهم في زيادة نفوذها وقوتها الاقتصادية والناعمة مقارنة مع جيرانها. حيث أصبحت دبي واحة الاستثمار والتجارة والتبادل الاقتصادي في المنطقة. وهو النفوذ الذي ساهم في زيادة حجم قوتها وجاذبية نموذجها السياسي والاقتصادي والإداري والدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي.

خلال العقدين الأخيرين، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً شديداً في أعداد مستخدمي الإنترنت بشكل ملحوظ. وهو ما أدى لظهور مجتمع نشط للغاية من المدونين الذين يكتب معظمهم بالإنجليزية فى كل الشؤون التى تهم المواطن الإماراتى والعربي. وبلغة الإحصائيات فى مجال الاتصالات، فإن عدد الهواتف الثابتة في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2017 وصل إلى مليونين و 322 ألف خط، وعدد الهواتف المحمولة 19.691.478 خط. بينما وصل عدد مستخدمى شبكة الانترنت 1.348.844 وفق البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. حيث تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الإعلام الشبكي والانترنت بمعدل انتشار عال نسبياً فيما يتعلق بتوفير خدمة الانترنت عريضة النطاق (يقدر بنسبة 82 % من إجمالي عدد المنازل). مما يضع الإمارات في طليعة الدول المتقدمة شبكياً على مستوى المنطقة. وتحتل الإمارات المركز الأول بنسبة 200 % فيما يتعلق بمستخدمي وسائل الاتصال الرقمي، قياسا على الدخل الفردي، وهي النسب التي لم يكن لتتحقق إلا بدعم الحكومات الإماراتية المتعاقبة، ومحافظتها على البنية التحتية لتقنيات الإتصال الرقمية (طابور، 2000).

المؤشرات السياسية والدبلوماسية

أول مؤشرات قوة الإمارات الناعمة ودبلوماسيتها الثقافية المتميزة في المجال حالة السلم الأهلي والاستقرار الداخلي. وهي نتيجة التركيز والتوسع في تبني سياسات إصلاحية وذات طابع إنساني. تركز بالأساس على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والسعادة الاجتماعية للمواطنين

الإماراتيين، وتخفف الأعباء الاقتصادية عن كاهلهم، وتستجيب لمطالبهم وتستمع لمشاكلهم. من ناحية أخرى، فإن القيادة السياسية اهتمت بقضايا مثل التمكين والتوطين وتعزيز الهوية الوطنية والانتماء الوطني بين جموع المواطنين، انطلاقا من الوعي بشأن حالة الانفتاح الثقافي على الرغم من فوائدها ومزاياها الجمة، إلا أنها قد يكون لها تداعيات على تمسك مواطني الدولة بالعادات والتقاليد الوطنية المتوارثة والمتجذرة في المجتمع الإماراتي، وعلى رأسها اللغة العربية والدين الاسلامي وقيم مثل الاعتدال والوسطية والتسامح. وهو الأمر الذي قد يؤثر علي هوية المجتمع الإماراتي، ما لم يكن هناك هدف أو غاية عليا أو مصلحة وطنية تجمع وتوحد المواطنين الذين ينظرون لأنفسهم كجماعة واحدة، وهذه هى دعامة الاستقرار في أي مجتمع، وبدونها لا يمكن الزعم بوجود مصلحة وطنية.

منذ تأسيس دولة الإمارات وبفضل أسلوب العمل الذي استنه مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والداعي لتحقيق وتدعيم التعاون والعمل العربي المشترك، والتقريب بين وجهات النظر العربية ومساعدة جميع الشعوب العربية بدون قيد أو شرط وبلا حدود، فإن القوة الناعمة الإماراتية كانت ومازالت واحدة من أهم مصادر القوة الشاملة للدولة. وفي هذا السياق أصبحت دولة الإمارات من أفضل الوجهات السياحية وأماكن التسلية والتسوق والتمتع بالحياة. حيث أدرجت مدينة دبي في قائمة «أكثر 20 مدينة للمرح والتسلية». متفوقة في ذلك على مدن كثيرة أوروبية وغربية. وذلك حسب نتائج المسح الذي يجريه بصورة سنوية الموقع الألكتروني المتخصص في السفر والرحلات والسياحة GETYOURGUID والموقع الأوروبي GOEURO فقد حصلت مدينة دبي على أعلى التقييمات في المؤشرات الإحدى عشرة التي يتم من خلال قياس مدى تقدم المدن في مجال الترفيه والمرح والمتعة. وتشمل هذه المؤشرات (مواعيد غلق المحلات، التسوق، الفاعليات اليومية، الحفلات الموسيقية، المتاحف، النوادي الرياضية، الملاهي الليلية، أسعار المشروبات والمطاعم والأندية وغيرها من المؤشرات) (Goeuro، 2014).

المؤشرات الأمنية

إن دولة الإمارات تعد واحدة من أكثر دول المنطقة العربية والشرق الأوسط آمناً وتمتعاً بالسلام، طبقاً لتقرير «مؤشر السلام العالمي Global Peace Index" الذي يصدره معهد الاقتصاد والسلام (IPE) بصورة سنوية منذ العام 2007. ويقوم بقياس مستويات الأمن والسلام في الدول على مستوى العالم، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات يزيد عددها عن العشرين. وتشمل على

سبيل المثال لا الحصر، عدد الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية التي تتورط فيها هذه الدول، عدد القتلى وضحايا العنف (داخلياً وخارجياً)، مستوى الصراعات الداخلية، العلاقات مع الدول المجاورة، عدد الجرائم في المجتمع، عدد اللاجئين والمهجرين قسرياً من إجمالي عدد السكان، عدم الاستقرار السياسي، النشاطات الارهابية، حجم الارهاب السياسي، عدد جرائم القتل، وعدد المسجونين ، مستوى انتشار الأسلحة بين الأفراد (من كل 100 الف نسمة) مستوى جرائم العنف في المجتمع، مدى المساهمة في تدعيم قوات حفظ السلام، مدى سهولة الحصول على الأسلحة الخفيفة (The Institute for Economics and Peace، 2016:10- 11).

وقد عززت دولة الإمارات مكانتها على المستوى الدولي، عبر الإلتزام بقواعد وأعراف القانون الدولي، وانتهاج سياسات تعاونية وسلمية تهدف إلى تعزيز التكامل والتقارب الجغرافي بين الدول وبعضها بعضاً من جانب، والعمل على تسوية الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية في البيئات الاقيلمية والدولية المحيطة بها بصورة سلمية، تراعي حساسيات السيادة والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وتراعي طبيعة وتركيبة المجتمعات الأخرى، والإلتزام الحقيقي بحل وإدارة هذه الصراعات بصورة سليمة وتحظر اللجوء لاستخدام القوة العسكرية من جانب آخر.

يتجلى ذلك في رصد دور الإمارات السياسي والدبلوماسي المتنامي في المنطقة، وكذلك مجالات العمل الإنسانى التي تعد من أهم نقاط قوة دولة الإمارات العربية المتحدة ومصادر نفوذها الدبلوماسي والسياسي علي الساحة الدولية والإقليمية. ومن مصلحة الإمارات الاستمرار، بل والتوسع، في انتهاج مثل هذه الاستراتجية في المستقبل. ففي ظل وجود عدد كبير من الدول الفقيرة والمعوزة، في المنطقة. واحتمال سقوطها في براثن الفشل الكامل أو الدخول في دوامة من الصراعات السياسية الداخلية أو الحروب الأهلية، فإن المصالح الوطنية الإماراتية (وعلى رأسها مصالحها السياسية والأمنية والدفاعية والاقتصادية واستثماراتها الخارجية التي راكمتها عبر عشر سنوات ووصلت لحوالي 220 مليار دولار) سوف تتضرر بصورة جذرية. فقد تضرر الأمن الإماراتي بصورة غير مسبوقة، الأمر الذى جعلها تشارك لأول في تاريخها في ثلاثة صراعات عسكرية في وقت واحد.

مؤشر المساعدات الخارجية

لقد نجحت الإمارات عبر التوسع في انتهاج سياسات التعاون الاقتصادي، تدفق المساعدات الإنسانية، الدبلوماسية الشعبية، والقوة الناعمة، في تقوية وزيادة نفوذها الدولي. جاءت دولة

الإمارات في المرتبة الأولى عالمياً كأكبر مانح للمساعدات الانمائية التي تقدمها دولة من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي. فطبقاً لبيانات وزارة التنمية والتعاون الدولي الإماراتي (2014) كان قطاع النقل والتخزين على قائمة الفئات التي خصصت لها المساعدات الخارجية بقيمة حوالي (806 مليون درهم) وجاء بعدها قطاع الأعمال الخيرية بقيمة حوالي (639 مليون درهم)، ثم المساعدات الإنسانية المقدمة للمتضررين من الكوارث الإنسانية والطبيعية (530 مليون درهم) وبعدها جاء مجال التعليم بحوالي (441 مليون درهم) ثم الخدمات الاجتماعية (417 مليون درهم) وبلغ اجمالي المساعدات المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2013 حسب فئة المساعدة ما يقارب 22 مليار درهم (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014: 182.181). (أنظر الجدول رقم 5).

لقد قدمت دولة الإمارات أكثر من 20 مليار درهم (أكثر من 5 مليار دولار) منها حوالي 14 مليار درهم في صورة منح لا ترد، في العام 2014/2013 محققة زيادة قدرها 78 % في حجم إنفاقها الإنساني عن العام السابق 2012، 85 % عما أنفقته في العام 2011، وذلك وفقاً لما ذكرته لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الأوروبية. حيث قامت دولة الإمارات (وفقاً لبيانات وزارة الخارجية الإماراتية) بتقديم حوالي 18 مليار درهم لقارة أفريقيا، 2 مليار درهم لقارة آسيا، ومثيلها لمنطقة اوقيانوسيان، 8 مليار درهم للقارة الأوربية، وكانت أكثر الدولة استفادة من هذه المساعدات هي أكثر الدول معاناة (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014؛ Almezaini، 2014). فطبقاً للبيانات الرسمية جاءت مصر علي قائمة الدولة المستفيدة من المساعدات الإماراتية، حيث حصلت على مساعدات بلغت حوالي 17 مليار درهم. وبعدها جاءت باكستان بحوالي 515 مليون درهم، ثم الاردن بحوالي 500 مليون درهم، ثم فلسطين بحوالي 230 مليون درهم، فالمغرب بـ 229 مليون درهم، واليمن بحوالي 200 مليون درهم (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014: 189.185). وهكذا عززت الإمارات دورها الدولي في العمل التنموي ومشاركتها في الاستجابة الإنسانية وإدارة برامج التنمية والمساعدات الدولية، وتعزيز علاقات التعاون مع الدول المانحة وتقديم الخدمات الإدارية بما يساهم في تحقيق مكانة متميزة فضلا عن أهمية هذا الدور بوصفه وسيلة احترازية أو وقائية (Preventive) لوقاية الإمارات من خطر انتقال أجواء الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي التي تعاني منه الدول المجاورة والقريبة منها إلى داخل حدودها. ولعل مشكلة اللاجئين السوريين والفلسطينيين هي

المثال الجلي لما يمكن أن تؤثر به قضايا الأمن الإنساني والتنموي على أمن واستقرار الدول المجاورة لدولة فاشلة أو تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية غير قادرة على حلها.

جدول رقم 5

المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة للعام 2013

(حسب فئة المساعدة)

فئة المساعدة	المدفوع (بالدرهم الإماراتي)
تنموية	20.453.433
دعم البرامج العامة	11.349.633
المساعدات السلعية	3.592.277
تطوير البنية التحتية	2.592.672
الصحة	1.137.725
النقل والتخزين	806.823.290
التعليم	441.485.645
الخدمات الاجتماعية	417.205.516
المياه والصحة العامة	180.042.288
توليد الطاقة وامدادها	90.687.285
الزراعة	77.433.482
الحكومة والمجتمع المدني	29.311.303
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	22.952.475
السياحة	17.814.050
الصناعة	824.145
البيئة وتغير المناخ	293.840
الاتصالات	128.555
صيد الاسماك	122.430
خيرية	638.944.676
إنسانية (الاغاثة في حالات الطؤاري)	529.849.356
المجموع الكلي	**3.600.002.033**

المصدر: (وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2014: 182.181).

من أجل تحقيق هذه الغاية، يجب على الجهات المسؤولة عن تحرير المساعدات الانمائية الإماراتية الخارجية التركيز على تخصيصها في مجالات لها علاقة مباشرة بتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تعزيز أجواء الاستقرار والأمن وتقليل حدة النزاعات والصراعات السياسية داخل هذه الدول، وتلك المتعلقة بمجالات مهمة مثل التعليم، والبنية التحتية والتنمية الريفية، وتمكين المرأة، والمشروعات الصغيرة. كما ينبغى الابتعاد عن تخصيص المساعدات والاستثمارات الخارجية للمشروعات التي قد تحقق منافع ومكاسب اقتصادية على

المدى القصير، إلا أنها ستكون استثماراً سيئاً وخاطئاً إذا ما تدهورت الأوضاع السياسية والاجتماعية في هذه الدول بسبب عجز الحكومات الوطنية على إدارة وحل الصراعات والنزاعات الداخلية، ولعل ما حدث في بعض بلاد المنطقة، والخسائر التي تكبدتها دولة الإمارات نتيجة فشل حكومات تلك الدول في معالجة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، خير دليل على ذلك.

المؤشرات السياحية والترفيهية

كانت المحصلة النهائية لمثل هذه الاستطلاعات والمسوح أن دولة الإمارات تأتى بين الدول الأكثر مكانة، وأن مواطنيها من أكثر شعوب العالم سعادة، وفق تقرير «السعادة الدولية 2015 World Happiness Report» الذي يصدر عن معهد الأرض Earth Institute التابع لجامعة كولومبيا المرموقة بالولايات المتحدة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة بصورة سنوية منذ العام 2010، ويقوم بقياس مدى سعادة الشعوب بناء على عدة مؤشرات مثل: متوسط الدخل السنوي للفرد، وحجم الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدول للمواطنين، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، والحرية في اختيار نوعية ونمط الحياة ومدى الحرية الشخصية، والكرم والرخاء، والتصور العام عن الفساد في البلاد.. فقد جاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة العشرين عالمياً (Helliwell، Layard and Sachs، 2015:22- 23). (أنظر الجدول رقم 6).

جدول رقم 6

أكثر الشعوب العربية سعادة

الدولة	الترتيب العربى	الترتيب العالمى
الإمارات	1	20
سلطنة عمان	2	22
قطر	3	28
السعودية	4	35
البحرين	5	49
ليبيا	6	63
الجزائر	7	68
الأردن	8	82
المغرب	9	92
لبنان	10	103

المصدر: (Helliwell، Layard and Sachs، 2015: 22 -23)

تحقق ذلك نتيجة السياسات التنموية، والمبادرات والمشروعات الاقتصادية التي تقوم بها دولة الإمـارات، وخاصة إمـارة دبي لتدعيم وتعزيز مكانتها كمركز سياحي وثقافي عالمي في الشرق الأوسط. فإلى جانب وجود أطول برج في العالم، فإن دولة الإمارات تحاول يوماً بعد يوم إضافة إنجازات جديدة باسمها في هذه المجالات. ولعل أحدث هذه المبادرات، وليس آخرها، هي الدعوة التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي لبناء "مول العالم" كأكبر مركز تسوق من نوعه في العالم. وهو عبارة عن مدينة مكيفة بالكامل ومقامة على مساحات تتجاوز 48 مليون قدم مربع، بتكلفة أولية تصل لحوالي 25 مليار درهم (حوالي 7 مليار دولار). كما يضم المشروع أكبر حديقة ألعاب داخلية في العالم تغطيها قبة واحدة يمكن فتحها خلال الشتاء لتشكل إحدى عجائب مشروع "مول العالم". إلى جانب مناطق للمسارح والفعاليات الثقافية والفنية والترفيهية، ومناطق للسياحة العلاجية، ومن 20 ألف غرفة فندقية. وتبلغ القدرة الاستيعابية لهذا المشروع حوالي 180 مليون زائر سنوياً، وهو ما سيضيف لدبي رقماً عالمياً جديداً باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي يوجد على أراضيها اثنان من أكبر المولات التجارية في العالم، والثالثة عالمياً بعد الصين وماليزيا (EMPORIS، 2012).

الخاتمة

إن دولـة الإمـارات ليست بالقوة العسكرية أو التكنولوجية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، ولكنها وبدون أدنى شك قوى (إقليمية) عظمى من ناحية القوة الناعمة. حيث لا توجد حالياً دولة عربية قادرة على منافسة ومضاهاة مصادر قوة الإمارات الناعمة. فالريادة الفكرية والأدبية والعلمية والتكنولوجية الإماراتية والجاذبية الاجتماعية والقوة الاقتصادية والشرعية السياسية والدبلوماسية، وما تمتلكه من كفاءات دبلوماسية وعلمية وثقافية وفنية، جنباً إلى جنب مع امكانياتها السياسية والاقتصادية الحالية، وفاعلية وشرعية دبلوماسيتها، ودورها الإقليمي الفعال في حل وإدارة الصراعات والأزمات الإقليمية هي المصدر الحقيقي للقوة وللنفوذ الإقليمي الإماراتي بما تمتلكه من أدوات وآليات النفوذ والجاذبية والتأثير والإقنـاع مـا يساعدها على تحقيق مصالحها والـدفـاع عنها. إن طبيعة توزيع القدرات والإمكانيات وصور التوازن الإقليمي والعالمي توجب على القيادة الإماراتية تركيز واستثمار جهودها في دعم وتفعيل ومساندة قوتها الناعمة وتوسيعها، التي يمكن أن تعوض النقص في قوتها الصلبة.

حيث يمكن القول بأنه بسبب قوتها الناعمة المتزايدة عبر العقود الثلاثة الماضية، فقد نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إقامة نموذج سياسي وتنموي واجتماعي فريد من نوعه في المنطقة. فأمست مركزاً سياسياً واقتصادياً وحضارياً وتكنولوجياً للمنطقة الممتدة من المغرب غرباً وحتى الهند شرقاً. ومن تركيا شمالاً وحتى أثيوبيا في الجنوب. إلا أنها وبسبب مساحتها الجغرافية الصغيرة، وقوتها العسكرية والدفاعية المحدودة (مقارنة بجيرانها) وفي ظل وجودها في بيئة إقليمية تسودها العداوات والمشاحنات والنزاعات (السياسية والطائفية والعرقية) من جانب، ووجود بعض القوى العدائية والتوسعية التي تسعى للهيمنة وفرض نموذجها الحضاري والايديولوجي وتهديد أمن واستقرار الآخرين، فإنها باتت في أمس الحاجة لوضع منظومة محددة لماهية المصالح القومية الإماراتية خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين على أقل تقدير. حتى تستطيع مواجهة المخاطر، والتهديدات التي تواجهها منذ بداية الألفية الجديدة. وهو الأمر الذي يبدو أن القيادة السياسية الإماراتية تدركه جيداً. حيث تشير الملاحظات والمؤشرات الأولية إلى أن دولة الإمارات تنتقل الآن لمرحلة جديدة في سياساتها الخارجية (والداخلية) حيث بدأ الاستعداد للدخول لعصر دبلوماسية «القوة الذكية Smart Power Diplomacy».

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الاتحاد (2012). الإمارات تدعو مجدداً للتعجيل بعقد مؤتمر إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية. 28 نوفمبر 2012. ص. 1.
- الاتحاد (2013). الإمارات أفضل بلد في العالم للإقامة عند الشباب العربي. متاح على الرابط الالكتروني التالي: http://www.alittihad.ae/details.php?id=35231&y=2013&article=full (تم التصفح في 10 أبريل 2013).
- أحمد محمد أبو زيد، (2010). الديمقراطية أم التنمية: خيارات العرب الصعبة. مجلة وجهات نظر، 12(138). ص ص. 40.43.
- أحمد محمد أبو زيد، (2014). هيمنة ناعمة: صعود وتراجع القوة الناعمة المصرية. القاهرة: دار العين.
- إسماعيل صبري مقلد، (1991). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

- أصداء بيرسون ـ مارستلير (2014). استطلاع لرأي الشباب العربي 2014: نريد قيماً وأفكاراً معاصرة. دبي: أصداء بيرسون ـ مارستلير.
- أصداء بيرسون ـ مارستلير (2014). استطلاع لرأي الشباب العربي 2014: نريد قيماً وأفكاراً معاصرة. متاح على الرابط الالكتروني التالي:

http://arabyouthsurvey.com/wp-content/themes/arabyouth-english/downloads/AYS-Whitepaper-ar.pdf

(تم التصفح في يوم 17 أغسطس 2014).
- الإمارات اليوم (2009). الإمارات تدعو إلى إخلاء المنطقة من الاسلحة النووية. 6 مايو 2009. ص. 1.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدارة البحوث والدراسات (2010). مقومات وفرص الاستثمار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- جوزيف ناي، (2007). القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكيان.
- حسن بكر أحمد، (2006). نظريات العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق. أسيوط: مطبعة جامعة أسيوط.
- حسن بكر، "إدارة الأزمات الدولية: نحو أقامة نموذج عربي لإدارة الأزمات السياسية". (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2006).
- حسن بكر، "نظريات العلاقات الدولية: النظرية والتطبيق". (أسيوط: مطبعة جامعة أسيوط، 2005).
- السعد عمر المنهالي، (2007). زايد: رحلة نجاح السياسة الخارجية للدولة الاتحادية". الاتحاد (2 ديسمبر 2007). متاح علي الرابط الالكتروني التالي:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=156672&y=2007&article=full (تم التصفح في 2 ديسمبر 2007)
- سي ان ان عربي (2016). أين يقع ترتيب دولتك علي مؤشر السلام العالمي. متاح علي الرابط الالكتروني التالي:http://arabic.cnn.com/world/2016 /06/ 08/global-peace-index-2016 (تم التصفح يوم 7 أغسطس 2016).
- عبد الله علي طابور، "تطور المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات وأثرها في التنمية الثقافية". (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2000).
- ف. س. سوندرز، (2009). من يدفع للزمار: الحرب الباردة الثقافية. ترجمة طلعت الشايب، الطبعة الرابعة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- فوربس الشرق الأوسط (2014). الاثرياء العرب لعام 2014. متاح علي الرابط الالكتروني التالي: http://www.forbesmiddleeast.com/lists/read/listid/166/ (تم التصفح في 18 سبتمبر 2016).
- فوربس الشرق الأوسط (2016). أقوي السيدات العربيات 2016. متاح علي الرابط الالكتروني التالي: http://www.forbesmiddleeast.com/lists (تم التصفح في 18 سبتمبر 2016).
- مارتن هفدت، (2014). التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية: الانجازات والاتجاهات المستقبلية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مجلس دبي الاقتصادي (2014). اقتصاد دبي 2013. دبي: مجلس دبي الاقتصادي.
- محمد الرميحي، (2009). الخليج 2025: دراسات في مستقبل مجلس التعاون. لندن: دار الساقي للنشر.
- مريم سلطان لوتاه، (2013). أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- (نادي دبي للصحافة، مايو 2012)"نظرة على الإعلام العربي: توقعات وتحليلات وسائل الإعلام التقليدية والرقمية في المنطقة العربية 2011-2015". .
- نايف علي عبيد، (2004). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: بين النظرية والتطبيق. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- نصر محمد عارف، "ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج ". (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).
- نصرة البستكي، (2003). أمن الخليج: من غزو الكويت إلي غزو العراق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- وزارة التنمية والتعاون الدولي (2014). الإمارات العربية المتحدة: المساعدات الخارجية 2013. أبو ظبي: وزارة التنمية والتعاون الدولي.
- وزارة الخارجية: "السياسة الخارجية الإماراتية". متاح علي الموقع الالكتروني للوزارة: https://www.mofa.gov.ae/TheMinistry/Pages/
- وكالة الأنباء الإماراتية (2014). تقرير: السياسة الخارجية للدولة اتسمت بالحكمة والاعتدال واحترامها المواثيق والقوانين الدولية. متاح علي الرابط الالكتروني التالي:

http://www.wam.ae/ar/news/emirates-national-day/1395273419914.html (تم التصفح في 4 ديسمبر 2014).

- يوسف خليفة اليوسف، (2011). مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوي الاجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المراجع الأجنبية

- Abdullah, A. (2010). Contemporary socio-political issues of the Arab Gulf Moment. London School of Economic and Political Science.
- Al-Alkim, H. (2001). The Foreign Policy of UAE. London: Saqi Books.
- Almezaini, K. (2011). The UAE and Foreign Policy: Foreign Aid, Identities and Interests. London: Routledge.
- Al-Qassemi, S. (2014). The shifting Soft Power of the Arab World". CNN [online]. Available at: http://edition.cnn.com/201427/06//opinion/arab-world-soft-power-ctw/ [Accessed Jun. 28. 2014]
- Al-Qassemi, S. (2013). Abu Dhabi's Foreign Assistance Steals Spotlight". Al-Monitor, [online] Available at: http://www.al-monitor.com/pulse/tr/originals/201309//abu-dhabi-uae-foreign-aid.html [Accessed Sep. 23. 2013]
- Al-Qassemi, S. (2013). Gulf Cities Emerge As New Centers of Arab World. Al-Monitor, [online] Available at: http://www.al-monitor.com/pulse/originals/201310//abu-dhabi-dubai-doha-arab-centers.html [Accessed Oct. 18. 2013]
- Anwar Sadat Chair for Peace and Development (2011): 2011 Annual Arab Public Opinion Survey. [online] Available at: http://sadat.umd.edu/new%20surveys/surveys.htm [Accessed Oct. 23. 2011].
- Arabian Business Magazine: "The 100 Most Powerful Arab Women 2015". (March 1, 2015). Available at: http://www.arabianbusiness.com/the-100-most-powerful-arab-women-2015-584094.html
- ASAD'A Burson-Marsteller (2009). First Annual ASAD'A Burson-Marsteller Arab Youth Survey 2008. Dubai: ASAD'A Burson-Marsteller.

- Baldwin, D. (2013). Power and International Relations, in: Carlsnaes, W., Risse, T. and Simmons, B. eds. Handbook of International Relations". 2nd Ed. Thousand Oaks; CA: Sage Publications, pp. 273- 297.
- Barnett, M. and Duvall, R. (2005). Power in International Politics. International Organization, 59(1), pp. 39–75.
- Brand Finance (2016). Middle East 50: The Annual Report on the Middle East's most Valuable Brands. [online] Available at: http://brandfinance.com/images/upload/middle_east_top_50_report_2016_for_print.pdf [Accessed May. 27. 2016]
- Bull, H. (2002). The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics. New York: Columbia University Press.
- Dahl, R. (1961). Who Governs? New Haven: Yale University Press.
- Dahl, R. (1957). The Concept of Power. Behavioral Science, 2(3), pp. 201–215.
- Digeser, P. (1992). The Fourth Face of Power. Journal of Politics, 54(4), pp. 977–1007.
- Doyle, M. (1986): Liberalism and World Politics. The American Political Science Review, 80(4), pp. 11491169-.
- Dubai School of Government: "The Role of Social Media in Arab Women's Empowerment". Arab Social Media Report, Vol. 1, No. 3 (November 2011).
- Economist Intelligence Unit (2011). GCC Trade and Investment Flows: The Emerging-Market Surge. London: The Economist Intelligence Unit Limited.
- Emporis (2012). List of the top 10 world's largest shopping mall. [online] Available at: https://web.archive.org/web/20131113192553/http://www.emporis.com/pdf/Pressrelease_20120207_ENG.pdf [Accessed Nov. 27. 2014].
- Gallarotti, G. (2015). Smart Power: Definitions, Importance, and Effectiveness. Journal of Strategic Studies, 38(3), pp. 245 -281.
- Gallarotti, G. (2011). Soft Power: What it is, Why it's Important, and the Conditions under which it Can Be Effectively Used. Journal of Political Power, 4(1), pp. 25- 47.

- Gleason, G. Kerimbekova, A. and Kozhirova, S. (2008). Realism and the Small State: Evidence from Kyrgyzstan. International Politics, 45(2), pp. 40- 51 .
- Goeuro.com (2014). The Ultimate Fun City Ranking. [online] Available at: http://www.goeuro.com/fun-city-ranking [Accessed Nov. 21. 2014]
- Helliwell, J. Layard, R. and Sachs, J. (2015). World Happiness Report 2013. New York: The Earth Institute, Columbia University.
- Holsti, K. J. (1964). The Concept of Power in the Study of International Relations. Background, 7(4), pp. 179- 194.
- Holsti, K. J. (1967). International Politics: A Framework for Analysis. New Jersey; Prentice-Hall, Inc.
- Kane, T. Holmes, K. and O'Grady, M. (2007). 2007 Index of Economic Freedom. Washington, D.C.: The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc.
- Kennedy, P. (1987). The Rise and fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 15002000-. New York: Random House.
- Keohane, R. (1990): International Liberalism Reconsidered. pp. 165–94, in: John Dunn (ed.): The Economic Limits to Modern Politics. Cambridge; New York: Cambridge University Press.
- Keohane, R. and Martin, L. (1995). The Promise of Institutionalist Theory. International Security, 20(1), pp. 39- 51.
- Keohane, R., Nye, J. and Hoffmann, S. (1993). After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe, 19891991-. Cambridge: Mas; Harvard University Press.
- Keohane, R. and Nye, J. (1977). Power and Interdependence: World Politics in Transition. Boston: Little, Brown
- McClory, J. (2015). The Soft Power 30: A Global Ranking of Soft Power. Portland Communications [online] Available at: www.portland-communications.com/downloads/the_soft_power_3020%NOV.pdf [Accessed Dec 30. 2015].
- Mearsheimer, J. (2001). The Tragedy of Great Power Politics. New York: Norton.
- Mearsheimer, J. (19945/). The False Promise of International Institutions. International

Security, 19(3), pp.5 -49.

- Moravcsik, A. (2008): The New Liberalism, pp. 234254-, in: Christian Reus-Smit and Duncan Sindal (eds.): The Oxford Handbook of International Relations. New York: Oxford University Press.
- ---- (1997): Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics. International Organization, 51(4), pp. 531 -553.
- Naar, I. (2013). Relief Aids Gulf nation's soft ower push". Aljazeera [online]. Available at: http://www.aljazeera.com/indepth/features/201312//relief-aids-gulf-nations-soft-power-push-201312893010619269.html [Accessed Dec. 15. 2013].
- Nye, J. (2011). The Future of Power. New York: Public Affairs.
- Nye, J. (2004). Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.
- Nye, J. (1990). Bound to Lead: The Changing Nature of American Power. New York: Basic Books.
- Pallaver, M. (2011). Power and Its Forms: Hard, Soft, and Smart. London School of Economics and Political Science, Unpublished MA Dissertation.
- Petersen, K. (2011). The Concept of Power in International Relations. Cambridge: MAS; Harvard University, Unpublished Ph.D. Dissertation.
- Ruggie, J. (1995). The False Promise of Realism. International Security, 20(1), pp. 62–70.
- Russell, B. (1938). Power: A New Social Analysis. London: Allen & Unwin.
- Russett, B. and Oneral, J. (2001). Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations. New York: W. W. Norton.
- Schneider, C. (2006). Cultural Diplomacy: Why It Matters, What It Can–and Cannot–Do? Paper presented to Annual Meeting of the American Political Science Association. Philadelphia.
- Schwab, K. ed. (2016): The Global Competitiveness Report 2016–2017. Geneva: The World Economic Forum.

- Szanto, A. (2011). Cultural Diplomacy Today. Brunswick Review, 4(3), pp. 50- 56.
- Telhami, S. (2009). Annual Arab Public Opinion Survey 2008. Collage Park; MD: Maryland University, Anwar Sadat Chair for Peace and Development University of Maryland/Zogby.
- The Institute for Economics and Peace (2016). Global Peace Index 2016. New York: The Institute for Economics and Peace.
- Van Evera, S. (1990). Why Europe Matters, Why the Third World Doesn't: American Grand Strategy After the Cold War. Journal of Strategic Studies, 13(2), pp. 1- 51.
- Walt, S. (1998): International Relations: One World, Many Theories. Foreign Policy, 110, pp. 29:46.
- Waltz, K. (1979). Theory of International Politics. Reading; MA: Addison-Wesley.
- Weber, M. (1994). Weber: Political Writings. New York: Cambridge University Press.
- Weede, E. (1984): Democracy and War Involvement. Journal of Conflict Resolution, 28(4), pp. 649- 664.
- Wilkenfeld, J. (1968): Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations. Journal of Peace Research, 5(1), pp. 56 -69 .
- Williams, H. (1983): Kant's Political Philosophy. Oxford; UK: Basil Blackwell.
- World Economic Forum (2015). Which countries come top for 'soft power. [online] Available at: https://www.weforum.org/agenda/201507//which-countries-come-top-for-soft-power/ [Accessed July 2017].
- World Economic Forum (2015). Which countries come top for 'soft power. [online] Available at: https://www.weforum.org/agenda/201507//which-countries-come-top-for-soft-power/ [Accessed July 2017].
- Zacher, M., and Matthew, R. (1995): Liberal International Theory: Common Threads, Divergent Strands, pp. 107150-, in: Charley Kegley (ed.): Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge. New York: St. Martin's Press.

Soft Power and Enhancing State's International Position: The Case Study of the United Arab Emirates

Dr. AHMED M. ABOZAID •

Abstract

As the trade relations of the United Arab Emirate (UAE) grow, so does its political role and obligations to maintain peace and stability in its neighborhood in particular and in the world in general. The UAE has always been known for its policy of international institutionalism and its belief in the achievement of peace through multilateral dialogue within the respective international institutions, most notable the United Nations. The ascension of the importance of UAE in the global political economy is further underlined by the fact that it is an Arabic and Islamic country with modern institutions and therefore is well places to be a key player between the East and the West. This could be of particular value in the context of recent struggles in the Middle East. The growing importance of the UAE in the Gulf regions further lies in the increasing diversity its economic prosperity continues to attract. The country is a meeting point for different cultures and people of diverse backgrounds. From professionals to academics to migrant workers, all these groups have found their place in the UAE today. Bringing these groups together is nevertheless a considerable task.

• School of International Relations - University of St Andrews - Scotland, United kingdom